نحو مجتمع بيئي إنساني:
دراسة في فلسفة موري بوكتشين

د. هبه البدوى [1]

المقدمة:

يعد موري بوكتشين (Murray Bookchin) (1921–2006) من أبرز المفكرين السياسيين, والاجتماعيين, والبيئيين الأمريكيين في القرن العشرين, فهو أحد المفكرين المهمومين بقضايا العصر وكل مانعاني منه من أزمات ومشكلات علي كافة المستويات والأصعدة ؛ ذلك أنه حاول من خلال كتاباتهأن يقدم لنا تحليلًا وافيًا لهذه المشكلات وتلك الأزمات, ولم تتوقف إسهاماته عند تشخيص المرض والبحث عن أسبابه الحقيقية, وإنما حاول أن يقدم لنا العلاج الذي يمكن من خلاله استئصال هذا الداء من جذوره, وهذا العلاج في رأيه هو المجتمع البيئي الإنساني.

وإذا تسالنا عن الذي يقصده موري بوكتشين بالمجتمع البيئي الإنساني نجد أنه المجتمع الذي يتحقق فيه التوازن, والتكامل, والتفاعل بين البيئة الطبيعية والبيئة الإنسانية, فإن علة كل مشكلاتنا وأزماتنا يمكن إرجاعها في الأساس إلى غياب هذا التوازن الذي نتج عنه تدهور شامل على كافة الأصعدة السياسية, والاجتماعية, والاقتصادية, والبيئية, والإنسانية. والسبب الذي يقف وراء غياب هذا التوازن هو القضاء على روح التعاون, والتعايش, والتآلف بين البشر من خلال الرغبة في الهيمنة التي يسعى من خلالها بعض البشر إلى فرض هيمنتهم علي

([1]) مدرس الفلسفة السياسية بقسم الفلسفة كلية الآداب، جامعة بني سويف.

(ISSN : 2536 - 9555)

بعضهم الآخر, وقد أدى ذلك إلى أن أصبحت لغة العنف, والصراع, والتنافر تحل محل لغة التعايش والتعاون, ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد فلم تصبح الهيمنة مرتبطة فقط بهيمنة البشر على البشر, وإنما امتددت لتشمل الرغبة في هيمنة البشر على البيئة الطبيعية وإثبات تفوقهم وسيادتهم عليها, وبالتالي إلغاء التوازن, والتفاعل, والتكامل الذي استمر على مدار تاريخ طويل بين البيئة الطبيعية والبيئة الإنسانية وقد أدى ذلك إلى تشويه البيئتين الطبيعية والإنسانية وتخريبهما.

لذلك فإن الحل الذي يقدمه موري بوكتشين هو المجتمع البيئي الإنساني الذي نستعيد فيه التوازن, والتفاعل, والتكامل بين البيئتين الطبيعية والإنسانية, ولكي يحدث ذلك يجب أن نتخلص من الداء الذي يحول بيننا وبين تحقيق مثل هذا المجتمع, وهو الهيمنة وفرض الرؤية الأحادية التي أنتجت لنا العوائق والعراقيل التي تحول بيننا وبين المجتمع البيئي الإنساني, وأهم هذه العوائق التحضر المبالغ فيه واللامسؤول والذي أدىإلى مخاطر كارثية على كافة المستويات البيئية والإنسانية,فقد أثر بالسلب على مقومات الحياة الأساسية المتمثلة في الهواء, والماء, والغذاء التي أصبحت تعاني من درجة كبيرة من التلوث لم يسبق لها مثيل, فأصبحت تهدد حياة الإنسان بدلًا من أن تكون مقومات حياته الأساسية. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد, وإنما اتسعت دائرة التدهور فشملت الأراضي الزراعية ومنتجاتها التي أصبحت مليئة بالمواد الكيميائية الضارة,إضافةإلى مخاطر الطاقة النووية والإشعاعية, وما نتج عنها من مخاطر تهدد الإنسانية بالفناء وبالتالي أصبح الإنسان معرضًا لمخاطر جسيمة في عصر التحضر اللامسؤول, فقد أدى تلويث البيئة المحيطة بالإنسان إلى تدهور صحته وأصبح معرضًا للإصابة بالأمراض المزمنة أكثر من أي وقت مضى لذلك يجب أن يتم التخلص من هذا العائق المتمثل في التحضر المبالغ فيه من خلال التركيز

على البيئة الاجتماعية التي سيكون بمقدورها إعادة التوازن بين البيئتين الطبيعية والإنسانية.

وقد نتج عن هذا الداء المتمثل في فرض الهيمنة والرؤية الأحادية تدهور سياسي تمثل في الدولة المركزية التي أصبحت صاحبة السلطة الوحيدة, وبالتالي تم تغييب المواطن ولم يعد له دور سياسي حقيقي في صنع مجتمعه وواقعه. وحل الذي يقدمه موري بوكتشين هو ضرورة وجود مجتمع مدني ليحل محل الدولة المركزية, إنه المجتمع الذي سيكون فيه للمواطن دور حقيقي في صنع سياسة مجتمعه من خلال ديمقراطية حقيقية يتمتع فيها المواطن بكل حقوقه وحرياته التي ستمكنه من خلق هذا المجتمع, ويستشهد موري بوكتشين بالمدنية اليونانية بوصفها نموذجًا حيًّا لهذا المجتمع المدني يمكن أن نستفيد منه في وقتنا الراهن.

ثم يقدم لنا موري بوكتشين برنامجًا شاملًا يضع من خلاله الملامح الأساسية التي يمكن أن يسترشد بها هذا المجتمع البيئي الإنساني التحرري سياسيًا, واجتماعيًا, واقتصاديًا, وبيئياً, وإنسانيًا موضحًا أن هذه الأسس مجتمعة تعتمد في الأساس على استعادة الارتباط, والتوازن, والتفاعل, والتكامل بين البشر بعضها بعضًا من جهة وبين البشر وبيئتهم الطبيعية من جهةأخرى؛ لأن البيئة الإنسانية هي جزء لا يتجزأ من البيئة الطبيعية التي تمدنا بمقومات الحياة, لذلك يجب الحفاظ عليها إذا أردنا الحفاظ على وجودنا وبقائنا على قيد الحياة.

إن بحث موري بوكتشين عن مجتمع بيئي إنساني يتحقق فيه التوازن بين البيئتين الطبيعية والإنسانية كان له جذور تاريخية وفلسفية عميقة فقد تأثر بالمجتمعات البدائية, ومن بينها المجتمعات الهندية واستشهد بها كأمثلة حية لهذا التوازن, وتأثر بالمدنية اليونانية, إضافةإلى ما حققته المدن الإيطالية في العصور الوسطى, وكذلك تأثر بالإنجازات المتحققة في أعقاب الثورتين الفرنسية والأمريكية,

(ISSN : 2536 - 9555)

إلى جانب الثورة الإسبانية في ثلاثينيات القرن العشرين والجهود التي قامت بها هذه الثورات لتحقيق هذا التوازن, كما أنه تأثر بالعديد من الرؤى الفلسفية عبر تاريخ الفكر الفلسفي ؛ فقد استفاد من الفلسفة الطاوية التي أعطت اهتمامًا كبيرًا للبيئة الطبيعية,كما أنه استفادة من الأفكار السياسية التي قدمها كل من أفلاطون (Plato) (427–347) ق.م, وأرســــــــــطو (Aristotle) (384– 322) ق.م,حول أهمية المدينة ودور المواطن, وتأثربالآراء الرواقية التي كانت تحث علي ضرورة العيش وفقا للطبيعة وكذلك تأثر بآراء الكثير من المفكرين المحدثين الذين أعطوا أهمية كبيرة لسلطة الشعب وأكدوا على ضرورة أن يكون للمواطن دور فعال في صنع سياسة مجتمعه, ومن بينهم جون لوك (John Locke)(1632 – 1704), و جان جاك روسو (Jean Jacques Rousseau) (1712 – 1778), وإيمانويل كانط (Immanuel Kant) (1724 – 1804), وغيرهم كما أنه تأثر بأغلبية المفكرين المعاصرين الذين نظروا إلى الهيمنة على أنها علة الكثير من أزماتنا ومشكلاتنا المعاصرة, وركزوا على الإنسان وقيمته في هذه الحياة. ولن ينكر موري بوكتشين نفسه هذه المؤثرات ودورها في بحثه عن المجتمع البيئي الإنساني, وإنما استشهد بها وأكد علي أهميتها وضرورة الاستفادة منها, إذا أردنا أن يصبح هذا المجتمع حقيقة حية ملموسة.

ترجع أهمية هذا البحث إلى أهمية الهدف الذي يسعى موريبوكتشين إلى تحقيقه, وهو البحث عن مجتمع بيئي إنساني المجتمع الأفضل الذي يمكن أن يحيا في ظله البشر لأنه سيحقق التوازن بين البيئتين الطبيعية والإنسانية, وقد قدم لنا موري بوكتشين مخططًا شاملًا رسم لنا فيه معالم هذا المجتمع, فيبدأ بتقديم المعوقات التي تحول بيننا وبين الوصول لهذا المجتمع البيئي الإنساني, ويوضح لنا العلل الحقيقية التي أدت إلى وجود هذه المعوقات, ثم يقدم لنا البرنامج الشامل

الذي يمكن أن نسترشد به للتخلص من هذه المعوقات لما به من ركائز سياسية, واجتماعية, واقتصادية, وبيئية, وإنسانية يمكن أن تنير لنا الطريق ليصبح هذا المجتمع حقيقة حية ملموسة, لذلك ترجع أهمية هذا البحث إلى محاولة تقديم هذا الجهد الذي قام به موري بوكتشين في سعيه نحو المجتمع البيئي الإنساني؛ لنثبت من خلال هذا البحث أن الإنسان قادر على تغيير واقعه والقضاء علي كل مشكلاته وأزماته إذا توفرت له الإرادة الحقيقية والإصرارعلى تحمل الصعاب, وإذا توفرت له الأرض الخصبة والبيئة الملائمة التي تعينه على تحقيق هذا الهدف الذي لن يتحقق إلا من خلال كل الجهود الواعية التي يكون قوامها الحوار البناء الذي يرسخ دعائم المشاركة, والتعاون, والتكاتف من أجل تحقيق مثل هذا المجتمع البيئي الإنساني الذي يمكن أن يتحول من ما ينبغي أن يكون إلى ما هو كائن إذا أردنا نحن ذلك.

يحاول هذا البحث الإجابة عن بعض التساؤلات أهمها ما الذي يقصده موري بوكتشين بالمجتمع البيئي الإنساني؟ و ما المخاطر التي تحول بيننا وبين تحقيق مثل هذا المجتمع ؟ و كيف يمكن أن يتم تجنب هذه المخاطر؟ ما السبل التي يمكن أن يتم التعويل عليها لتحقيق هذا المجتمع وجعله واقعًا ملموسًا ؟ ما البرنامج الشامل الذي قدمه موري بوكتشين لتحقيق مثل هذا المجتمع ؟ وما الأسس التي يرتكز عليها سياسيًا, واقتصاديًا, واجتماعيًا, وبيئيًا, وإنسانيًا ؟

1- التحضر الزائف وعلاقته بالتدمير البيئي والإنساني

إن ما يقصده موري بوكتشين بالمجتمع البيئي الإنساني هو المجتمع الذي يتحقق فيه التوازن, والتفاعل, والتكامل بين البيئة الطبيعية والبيئة الانسانية؛ الأمر الذي يغيب عن عصرنا الراهن ولكي نستعيده من جديد من أجل تحقيق مجتمع

(ISSN : 2536 - 9555)

بيئي إنساني يجب أن نكون على وعي بالأسباب الحقيقية التي أدت إلى غيابه, والتي تعد بمثابة المعوقات التي تحول بيننا وبين المجتمع البيئي الإنساني لكي يكون بمقدورنا التخلص منها والقضاء على ما أنتجته من مخاطر كارثية على كافة المستويات البيئية والإنسانية, وأهم هذه الأسباب والمعوقات, هو التحضر المبالغ فيه واللامسؤول.

وهنا يؤكد موري بوكتشين أنه لا يمكن أن يكون ضد التحضر أو ضد التطورات العلمية والتكنولوجية التي كان لها آثار مفيدة بلا شك على حياة الإنسان ورفاهيته, فإننا نعيش في عصر يتمتع فيه الإبداع البشري, والتكنولوجيا, والخيال بالقدرة على إنتاج إنجازات مادية استثنائية. فقد تمكن الإنسان من كشف أسرار أعمق للمادة والحياة، وأدى ذلك إلى تحسين رفاة أشكال الحياة البشرية وغير البشرية[1].

وهنا يوضح أن اعتراضه يكون منصبًا فقط على التحضر اللامسؤول والمبالغ فيه, والذي تكون له آثار مدمرة على البيئة الطبيعية والإنسانية على حد سواء, و يبدأ حديثه عن التحضر المبالغ فيه من خلال تفنيد أهم المزاعم التي تم تقديمها للدفاع عنه وتبريره,وأهمها أنه قد تغيرت الحياة بشكل جذري خلال المائة عام الماضية من خلال التطورات الجديدة التي تحققت في التكنولوجيا, والعلوم, والطب. فإن البشر اليوم قد سيطروا سيطرة شبه كاملة على القوى الطبيعية التي كانت في الماضي مهيمنة على أسلافهم, فقد جلب التقدم في مجال الاتصالات المعرفة والسلامة إلى المجتمعات الأكثر عزلة, وأصبحت الآلات تؤدي الأعمال الشاقة، وأصبح مستوى المعيشة مرتفعًا, حتى الأمراض الشائعة التي أودت بحياة الملايين قديما أصبحت اليوم تحت السيطرة بسهولة من خلال المعرفة العلمية بالمرض, والعقاقير الفعالة, وأجهزة التشخيص الجديدة, والتقنيات الجراحية

المتقدمة, ومن ثم أصبح لدى الأفراد مزيد من أوقات الفراغ يستمتعون بها, إلى جانب تمتعهم بصحة أفضل, وعمر أطول, نظرًا لإتباعهم أنظمة غذائية أكثر دقة ووفرة مما فعل أسلافهم قبل مائة عام.[2]

وهنا يؤكد موري بوكتشين أن هذا الوضع قد يكون صحيحًا في ظاهره، لكن التمعن فيه يثبت عدم صحة كثير من مزاعمه؛ فقد أحدثت الثورات الصناعية مشاكل جديدة عديدة وجديدة تضاهيالأعباء التي أثقلت الماضي. فعلى سبيل المثال ؛ يتعرض ما يقرب من 70٪ من السكان في المراكز الحضرية الكبيرة إلى كمية هائلة من عوادم السيارات وملوثات الهواء,كما إن معظم العاملين في المصانع والمكاتب يحرمون من ضوء الشمس والهواء النقي لفترات طويلة من اليوم,وإلى جانب أن استخدام الآلات في العمل قد يجعل العمل أقل مشقة,لكنه أصبح أكثر رتابة مما كان عليه في الماضي؛ الأمر الذي يستنزف الأعصاب في مقابل استنزاف العضلات البشرية قديمًا. وهكذا فإن الإنسان الحديث أقل نشاطًا من أسلافه, فهو يراقب بدلًا من أن ينفّذ, يبدو أنه أكثر صحة لكنه يتغذى علي الأطعمة المصنعة التي تحتوي على كمية كبيرة ومقلقة من بقايا المبيدات الحشرية، والمواد الحافظة، والمساعدات الكيميائية، إلى جانب التلوث المائي والهوائي الناتج من النفايات السامة ومخلفات المصانع، بل الملوثات المشعة، والمنتجات الثانوية لاستخدامات الطاقة النووية واختبارات الأسلحة النووية[3].

وفي ضوء ذلك يرى موري بوكتشين أنه يمكن تلخيص مشكلات بيئتنا الصناعية بالقول إن المصالح غير الإنسانية حلّت محل العديد من مسؤولياتنا تجاه الرفاهية البيولوجية البشرية, فإلى حد كبير يتم وضع احتياجات المنشآت الصناعية قبل حاجة الإنسان إلى الهواء النقي. لقد حصل التخلص من النفايات الصناعية على أولوية أهم من حاجة المجتمع للمياه النظيفة. ومن هنا فإن الآثار

(ISSN : 2536 - 9555)

المدمرة للتحضر المبالغ فيه تعود في الأساس إلى رغبة الإنسان في فرض هيمنته علي البيئة الطبيعية, والتي وصلت الي ذروتها مع الثورة الصناعية. فقد خضع مفهوم السيطرة على البيئة الطبيعة لتغيير جذري, حيث تم استبدال كلمة "طبيعة" بعبارة "الموارد الطبيعية", وعدّ قادة الصناعة الجديدة الأرض, والغابات, والحياة البرية موادًا للاستغلال الوحشي, وأصبح تقدم الإنسان يعني تخريب البيئة الطبيعة. لقد أنتجت احتياجات التجارة والصناعة إيديولوجيا جديدة تزعم أن التكنولوجيا قادرة على منح الإنسان القدرة الكاملة على إخضاع البيئة الطبيعية لسيطرته الكاملة[4].

والنتيجة المترتبة علي ذلك هي أن المجتمع يواجه الآن انهيارًا ليس فقط في قيمه ومؤسساته، ولكن أيضًا في بيئته الطبيعية. يشمل الضرر الذي يلحق بالبيئة من قبل المجتمع المعاصر كل الأرض. ولم يؤد استغلال الأرض وتلوثها إلى تدمير سلامة الغلاف الجوي والمناخ والموارد المائية والتربة والنباتات والحيوانات في مناطق معينة فحسب، بل أيضا إلى إحداث خلل في الدورات الطبيعية الأساسية التي تعتمد عليها جميع الكائنات الحية [5].

إن "الحضارة" كما نعرفها اليوم والتي تدعي أنها تهيمن على البيئة الطبيعية تكون أكثر عمائًا من القوى العنصرية التي تدعي أنها تتحكم بها. في الواقع، "الحضارة" تعيش في كراهية العالم من حولها وفي الكراهية القاتمة لنفسها. إن مدنها المدمرة، وأراضيها المهدرة، والهواء والماء المسموم، يشكل اتهامًا يوميًا لأخلاقها البغيضة. ولو كان تاريخ هذا الكوكب، بما في ذلك تاريخه البشري، مليئاً بالوعد والأمل والإبداع، فإنه يستحق مصيرًا أفضل مما يبدو أنه يواجهه في السنوات القادمة[6].

وهنا يؤكد موري بوكتشين أن العالم اليوم لا يواجه أزمة واحدة ، بل سلسلة من الأزمات المتداخلة الاقتصادية, والسياسية, والاجتماعية, والبيئية. لقد اتسمت

الألفية الجديدة بفجوة متنامية بين الأغنياء والفقراء وصلت إلى مستويات غير مسبوقة من التفاوت، مما دفع جيل بأكمله إلى تضاؤل التوقعات والآفاق. فمن الناحية الاجتماعية كان مسار القرن الجديد قاتمًا على حد سواء لا سيما في العالم النامي، حيث حول العنف الاجتماعي باسم الدين, والقبلية, والقومية مناطق بأكملها إلى مناطق صدام لا يمكن تحمله. وفي الوقت نفسه تفاقمت الأزمة البيئية بوتيرة تجاوزت حتى أكثر التوقعات تشاؤماً, حيث تسارعت ظاهرة الاحتباس الحراري, وارتفاع منسوب مياه البحار, وتلوث الهواء, والتربة, والمحيطات, وتدمير مساحات واسعة من الغابات بمعدلات مخيفة, لذا فإن الكارثة البيئية التي كان من المتوقع أن تصل إلى أبعاد خطيرة في وقت ما في القرن المقبل، أصبحت ملحة وعاجلة[7]. فقد أدى التطور العلمي غير المسئول إلى تمزيق الأشياء بدلاً من دمجها، وبالتالي أدى إلى الهدم بدلاً من البناء[8].

لقد أنتجت البشرية الاختلالات ليس فقط في الطبيعة، ولكن بشكل أكثر جوهرية في العلاقات بين الناس وفي بنية المجتمع ذاته, إن الاختلالات الناتجة في العالم الطبيعي ناتجة عن الاختلالات الناتجة في العالم الاجتماعي.وهنا يرجع موري بوكتشين كل هذه الإخفاقات إلى الإفساد الذي تعرضت له البيئة الطبيعية من قبل الإنسان. فقد أدت التجمعات الحضرية الشاسعة من الأبنية الحديثة إلى تجاوز النظم البيئية المعقدة وتقويضها, والتي تنظم ببراعة من خلال استبدال بيئة عضوية معقدة للغاية ببيئة غير طبيعية مبسطة, وقد أدى ذلك إلى تفكيك الهرم الإحيائي الذي دعم البشرية لآلاف السنين. وإذا استمر هذا الانقلاب الكبير في العملية التطورية، فليس من الغريب– بأي حال من الأحوال– افتراض أن الشروط المسبقة لأشكال الحياة العالية ستدمر على نحو لا يمكن إصلاحه, وستصبح الأرض غير قادرة على دعم البشرية[9].

(ISSN : 2536 - 9555)

وهنا يؤكد موري بوكتشين أن الخطأ الجسيم الذي وقع فيه التحضر المبالغ فيه, والذي يكون علة كل إخفاقاته هو عجزه عن إدراك التوازن, والتفاعل, والتكامل بين البيئة الطبيعية والبيئة الإنسانية, والذي كانت له نتائج مهلكة أدت إلى تدميرهما معا, فالبيئة الطبيعية في واقع الأمرهي سر بقاء الإنسان على قيد الحياة, فهي التي تمده باحتياجاته الضرورية من ماء, وهواء, وغذاء, إلى غير ذلك من العناصر الضرورية التي لا غنى عنها لاستمرار حياته, وأن ما يقوم به الإنسان من تخريب وتشويه لهذه البيئة الطبيعية سوف يعود بالسلب عليه؛ ذلك أنه جزء لا يتجزأ من بيئته الطبيعية. وقد شملت هذه الأضرار كل جوانب الحياة, ونشأ عدد من المشاكل الحضرية التي لا يمكن لسكان المدينة أن يأملوا في حلها, أو حتى تحسينها بمفردهم,فلا يمكن حلها إلا من خلال المجتمع ككل. إن إحدى هذه المشاكل، وهي تلوث الهواء قد أصبحت منتشرة على نطاق واسع وتشكل خطرًا جسيمًا على صحة الإنسان, "فنحن وإن كنا نخلق بيئة جديدة, ولكننا لم نتخذ ما هو ضروري لجعلها بيئة صحية ومناسبة لسكانها. إن مشكلة تلوث الهواء قد بلغت حدًّا من الطوارئ ما يمكن مقارنته بالوباء بعدة طرق[10].

على الرغم من أن أنماط تلوث الهواء تختلف من مجتمع إلى آخر، فإنها متفق عليها بشكل عام.حيث إن الهواء في جميع المدن تقريبًا يحتوي على عدد من المواد شديدة السمية، ومعظمها نفايات من منشآت صناعية, ومركبات ومعدات تسخين, وغالبًا ما يشتمل الهواء في البيئة الحضرية على الجسيمات الصلبة التي تحتوي على مواد شديدة السمية مثل الرصاص, والبيريليوم, والزرنيخ. ومن الغازات والأبخرة الشائعة المحمولة بالهواء، ضباب حمض الكبريتيك، وثاني أكسيد الكبريت، وأول أكسيد الكربون، والفورمالدهيد، وأكاسيد النيتروجين، والأمونيا، وعشرات من ملوثات البخار العضوي. إن الفرد العادي يتنفس حوالي

16000 لتر من الهواء يوميًا. إذا كان يعيش في بيئة حضرية، فإن رئته تتلقى ما يقرب من أربعة أضعاف كمية ملوثات الهواء مقارنة بسكان الريف, وكذلك فإن التعرض المتكرر "لمستويات منخفضة نسبيا من تلوث الهواء" قد يؤدي إلى الإصابة بالأمراض المزمنة، بما في ذلك سرطان الجلد والرئة، واضطرابات القلب والأوعية الدموية، والتهاب الشعب الهوائية المزمن[11].

كذلك فإن حرق الوقود الحفري (الفحم والنفط) يضيف 600 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون إلى الهواء سنويًا، أي حوالي 3٪ من إجمالي كتلة الغلاف الجوي, هذا إلى جانب كمية لا تحصى من المواد السامة. ومنذ الثورة الصناعية فقد ازدادت الكتلة الكلية لثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بنسبة 25٪ عن المستويات السابقة والمستقرة. ويمكن أن يقال على أساس نظري سليم جدًا أن هذه الطبقة المتزايدة من ثاني أكسيد الكربون، من خلال اعتراض الحرارة المنبعثة من الأرض، ستؤدي إلى المزيد من أنماط العواصف المدمرة، وفي نهاية المطاف إلى ذوبان القمم الجليدية القطبية, وارتفاع منسوب مياه البحر, وغمر مساحات شاسعة من الأرض. وبعيدًا عن هذا الطوفان، فقد تكون النسبة المتغيرة من ثاني أكسيد الكربون إلى غازات الغلاف الجوي الأخرى بمثابة تحذير حول التأثير الذي يحدثه الناس في تدمير الطبيعة[12].

هناك مشكلة أخرى لا يمكن حلها دون تعاون المجتمع بأكمله, وهي تلوث المياه. إن المياه هي وسيلة تقليدية لنقل الجراثيم والمواد السامة. ففي خلال الأجيال الثلاثة الماضية أدت الجهود القوية من جانب مسؤولي الصحة العامة إلى الحد بشكل كبير من المخاطر التي تسببها العوامل المعدية التي تنقلها المياه، ولكن اليوم بدأت مشاكل التلوث تتكرر وتظهر مشاكل جديدة، خاصة في المجتمعات التي تعتمد بشكل كبير على الأنهار. فإن كمية هائلة من مياه

(ISSN : 2536 - 9555)

الصرف الصحي غير المعالجة, أو المعالجة بشكل غير ملائم يتم تصريفها في مياه النهر, التي عادة ما يتم تناولها مرة أخرى للاستهلاك العام من قبل المجتمعات المحلية في اتجاه مجرى النهر. إضافة إلى أن مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية هي نفايات من المصانع الكيميائية والنفايات المعدنية. على الرغم من أن مخلفات الصرف الصحي والنفايات الصناعية أنتجت أزمات محلية للصحة العامة في الماضي، فإن توسع المدن والمناطق الحضرية في فترة ما بعد الحرب يحول تلوث المياه إلى مشكلة وطنية خطيرة، يمكن مقارنتها في العديد من النواحي بالمشكلة الناشئة عن تلوث الهواء في المدن قد تحتوي مياه الشرب اليوم على مجموعة واسعة من المبيضات, والمنظفات الجديدة, والبتروكيميائيات, والنفايات المعدنية, والمبيدات الحشرية, والأصباغ والمركبات المشعة, وقليل من أي من هذه الملوثات يتم إزالته بالطرق العادية لتنقية المياه[13].

ومن المخاطر الكارثية التي أنتجها أيضًا التحضر اللامسؤول والمبالغ فيه تلوث الغذاء. والقضاء علي الجزء الأكبر من قيمته الحقيقية. فمع صعود مجتمع متحضر يصبح إنتاج الغذاء عملية صناعية معقدة. وعلى النقيض من الأوقات السابقة عندما تم إجراء عدد قليل جدًا من التغيرات في مظهر الغذاء أو مكوناته، فإن معظم المواد الغذائية المستهلكة تتم معالجتها بشكل كبير, وقد استولت المصانع التجارية على 85 في المائة من هذه المواد الغذائية التي كانت قبل جيل مضى جزءًا من المزرعة والحياة المنزلية. وغالباً ما يتم إضافة المواد الحافظة للأطعمة للسماح بتخزين أطول، ويتم وضع المواد المنكهة الاصطناعية في العديد من الأطعمة المصنعة لتحسين مذاقها, وحتى في الحالات التي يكون فيها المظهر, والذوق, والنعومة مؤشرًا حقيقيًا على الجودة الغذائية الفائقة، فإن

المعالج كثيرا ما يستخدم مجموعة كبيرة ومتنوعة من المواد الكيميائية لجعل منتج أقل شأناً، أو قديم، أو مكرر بشكل مفرط يبدو عالي الجودة [14].

وإلى جانب الخداع الذي يمارسونه على المستهلك، فإن العديد من المواد الكيميائية المضافة إلى الأطعمة معروفة بأنها مواد سامة نشطة. وهناك مجموعة أخرى من المضافات الغذائية المغلفة في جو من الغموض البيوكيميائي لا يعرف إلا القليل عن كيفية تفاعلها. والعديد من الإضافات فريدة كيميائياً أو "غريبة". ولم يتم بعد تحديد آثارها طويلة المدى على جسم الإنسان تستخدم المواد الكيميائية في كل مرحلة تقريباً من إنتاج الأغذية وتخزينها وترويجها, ومن الصعب العثور على طعام تجاري واحد لم يتعرض لمركب كيميائي في مرحلة ما من مراحل الزراعة أو المعالجة [15].

إن مشكلة المواد الكيميائية في الطعام قد وصلت إلى نسب مخيفة تروع، حيث زادت الإصابة بكثير من الأمراض مثل السرطان الناتج عن المواد الكيميائية في بيئة الإنسان, والذي ينذر بالخطر. نحن نشعر بأن تقنيتنا الغذائية قد اتخذت منعطفًا خاطئًا بعد أن حققت وفرة من العناصر الغذائية التي وعدت بها، وهكذا أصبحت عاملًا آخر يهدد صحة الإنسان ويعرقل رفاهيته [16].

ومن المخاطر المرتبطة التي أدت أيضا إلى تلوث الغذاء والتقليل من جودته استخدام الأساليب التقنية بشكل مفرط وغير مسؤول في الزراعة, وقد أثر ذلك بالسلب علي الطرق المنتجة لهذه الأغذية. فإن خصوبة التربة لها تأثير عميق على جودة الطعام, وإن تدهور خصوبة التربة وبنيتها يؤدي إلى نقص في هذه الجودة؛ هذه المحاصيل قد تلبي متطلبات نقص الغذاء ولكن ليس بالضرورة متطلبات الإنسان من غذاء جيد وصحي ما إذا كانت التربة خصبة بشكل صحيح أم لا يعتمد على بعد نظر الإنسان، والذي عادة ما يقتصر على خدمة مصالحه

(ISSN : 2536 - 9555)

الاقتصادية قصيرة المدى. كذلك، فإن زراعة نوع نباتي واحد في جزء معين من الأرض تميل إلى أن تصبح الممارسة السائدة، ويتم إزالة الضوابط والتوازنات التي يوفرها تنوع النباتات. إن نجاح الزراعة يعتمد على مدى حفاظ الإنسان على خصوبة التربة الذي يرثه من الطبيعة. ولكن إذا ما تم تقويض خضوبة التربة، فسوف تبدأ التربة في الاختفاء. يزودنا التاريخ بأمثلة علي العديد من الأراضي الصالحة للزراعة التي اختفت فقط بسبب الممارسات الزراعية السيئة, في أغلب أنحاء العالم حلّت الصحاري الشاسعة محل الأراضي الخصبة[17].

وتتجلى المشاكل التي يخلقها نزاعنا مع الطبيعة بشكل كبير في حربنا الكيميائية ضد عالم الحشرات, ففي خلال العقدين الماضيين قد تم تطوير عدد كبير من المبيدات الحشرية للاستخدام العام في المزارع وفي المنزل, و يتم رش الهيدروكربونات المعالجة بالكلور على فدادين شاسعة من أراضي الغابات, وأراضي المراعي, وأراضي المحاصيل، وحتى الأراضي شبه الصحراوية. وهكذا يتم رش معظم حقول والبساتين بشكل متكرر أثناء النمو الموسمي. وبصرف النظر عن المخاطر التي تسببها المبيدات الحشرية للصحة العامة، فإن الاستخدام المكثف للمبيدات الحشرية الجديدة يضعف قدرة الحياة البرية والحشرات المفيدة في السيطرة على الآفات. كذلك فإن المبيدات الحشرية تسبب خسائر الكائنات في ما بين الأسماك, والطيور, والثدييات الصغيرة, والحشرات المفيدة التي تحد من تفشي الحشرات الضارة. هناك قدر كبير من الأدلة على أن المواد الكيميائية الجديدة هي انهزام ذاتي. ليس فقط أنهم فشلوا في القضاء على معظم الآفات التي تعمل عليها؛ وإنما في ظهور آفات جديدة ومزيد من الإصابات نتيجة للضرر الواقع على الحيوانات المفترسة للأنواع التي كانت تحت السيطرة [18].

ولتفاقم الضرر تنقل المياه السطحية والجوفية المبيدات الحشرية إلى الجداول والبحيرات، حيث تقتل أعدادًا كبيرة من الحيوانات المائية. وهنا يؤكد موري بوكتشين أنه إذا استمر انهيار التربة في الكون دون هوادة، وإذا استمرت حالة النبات والحيوان في التدهور، وإذا تضاعفت الحشرات، أصبحت الضوابط الكيميائية مميتة بشكل متزايد، فإن العديد من الشروط المسبقة للحياة المتقدمة ستكون غير قابلة للإصلاح وستثبت الأرض أنها غير قادرة على دعم نوع بشري صالح وصحي[19].

وتباعًا لما سبق وجب علينا أن نترك مجالاً أكبر للعفوية الطبيعية، وللقوى البيولوجية المتنوعة, ومن ثم فإن الزراعة الغذائية التي تمارس بمفهوم بيئي حقيقي تفترض أن المزارعين على دراية بكافة الانفعالات وخفايا التضاريس التي تزرع فيها المحاصيل, يجب أن تكون لديهم معرفة دقيقة بعلم طبيعة الأرض والتربة المتنوعة– أراضي المحاصيل وأراضي الغابات, وأراضي المراعي– ومحتوياتها المعدنية والعضوية ومناخها، كما يجب عليهم أن يطوروا حساسيتهم لإمكانات واحتياجاتها؛ الأمر الذي سيجعلهم جزءًا عضويًّا من أجزاء الإنتاج الزراعي. ولا يمكننا أن نأمل في تحقيق هذه الدرجة العالية من الحساسية والتكامل في مزارع الطعام دون التقليل من الزراعة إلى ما يكفي حاجة الإنسان لتلبية متطلبات النهج البيئي لزراعة الأغذية، يجب أن يتم إعادة الزراعة من المزارع الصناعية الضخمة إلى الوحدات متوسطة الحجم[20].

وهنا يشير موري بوكتشين إلى المخاطر الجسيمة التي أحدثها التحضر اللامسؤول على صحة الإنسان بشكل عام, فقد نشأ عن التدهور الذي أحدثه التحضر في البيئة الطبيعية والإنسانية تغيرات مؤسفة على صعيد تطور الأمراض وتفاقمها. فيما مضى كانت الأمراض المعدية، مثل الالتهاب الرئوي، والأنفلونزا،

(ISSN : 2536 - 9555)

والسل، هي الأسباب الرئيسة للوفاة, في حين احتل الموت من أمراض القلب والسرطان مكان الصدارة في أيامنا هذه[21].

ولمعرفة الأسباب التي أدت إلى انتشار الأمراض وتفاقمها, سيكون من الأجدر دراسة التغيرات التي حدثت خلال نصف القرن الماضي في النظام الغذائي للإنسان، وكذلك العادات, وأشكال العمل, والبيئة المادية, حيث أصبح من الواضح أن جميع التغييرات الثورية في بيئتنا الصناعية من صعود مجتمع حضري إلى استخدام الطاقة النووية لها آثار بيولوجية عميقة، وأن هذه التغييرات أضافت بعدًا بيئيًا إلى كل مجال من مجالات الصحة العامة تقريبًا[22].

وهنا يري موري بوكتشين أن اعتلال الصحة أمر قائم بشكل طبيعي قبل أن يتضح بشكل طبيّ، ويترتب على ذلك أنه ينبغي ممارسة أقصى قدر من العناية في بيئة الإنسان المتغيرة. وحيثما تكون التغييرات ضرورية ينبغي اتخاذ كل الاحتياطات لتقليل أي آثار ضارة على جسم الإنسان. فليس من الصواب إدخال تغييرات لا داعي لها في النظام الغذائي للإنسان، وأشكال العمل، والعادات، والمحيط المادي دون التحقق من آثارها في أوسع منظور للصحة العامة؛ لذا يجب دراسة التغيرات البيئية ليس فقط فيما يتعلق بالتأثيرات الأكثر دراماتيكية على الإنسان, وإنما ينبغي أيضا أن تركز الدراسة على التغييرات الطفيفة التي تنتج في الأنسجة ووظائف الجسم. إضافة إلى ذلك، يجب أن يكون البحث موجهاً نحو الاضطرابات التي قد تنشأ بعد سنوات من طرح منتج جديد للاستهلاك العام, وعندما يُشتبه في أن المنتج الأساسي ضار بالإنسان يجب حظر بيعه أو توزيعه, ويجب أن يشمل مفهوم المرض المستحث بيئياً جميع المستويات البنيوية للكائن الحي البشري, ولا يشمل فقط الأجيال الحالية بل الأجيال القادمة أيضاً[23].

ولتحقيق "رؤية كاملة" يجب أن يكون هناك تكامل في طرق البحث والتحكم, كما يجب زيادة المعرفة والمهارات لدى العديد من المتخصصين الفنيين، والمهندسين، والفيزيائيين، والكيميائيين، والمعلمين، والإحصائيين في البحث عن إجابات سليمة علميًا للعديد من الأسئلة الصعبة في مجال الصحة البيئية. وفي حين تجاهل هذه المطالب، فإن الإنسان سيواجه مشاكل عدة منها: الوهن المبكر, وقصر العمر. وأخيرًا، يجب أن يعيش الإنسان في وئام مع أشكال لا تعد ولا تحصى من النباتات والحيوانات، لا غنى عنها لبقائه على قيد الحياة. أي اضطرابات خطيرة في الأرض أو في النباتات والحيوانات تنتج في نهاية المطاف الاضطرابات في جسم الإنسان[24].

هناك أيضا العديد من المخاطر التي نتجت من التحضر اللامسؤول والتي تهدد صحة الإنسان ووجوده, فعلى سبيل المثال أصبح الإشعاع المؤين هو أخطر تهديدًا لبقاء الإنسان؛ فالأشعة المؤينة ترتبط بعدد من المخاطر الدقيقة التي تستدعي القلق العام, "حيث أصبحت مصادر الإشعاعات المؤينة أسرع وأكثر انتشارًا على نطاق واسع", وتستخدم في أعداد متزايدة من المستشفيات، والصناعات، والمؤسسات البحثية. ومن المؤكد أن الإشعاع المؤين قد يؤثر على بيئة كل فرد من أفراد المجتمع, فالعناصر المشعة هي من بين أكثر المواد السمية فتكًا في بيئة الإنسان, إذتستخدم على نطاق واسع في المختبرات والمستشفيات والصناعة, ما بين تجارب الأسلحة النووية وتفريغ حطامها الإشعاعي في التربة والمياه والغلاف الجوي، أو التي تنتج كميات هائلة من النفايات المشعة للغاية سنويًا, وكذلك الحيوانات التجريبية اللازمة لإجراء مزيد من البحوث تشمل حاليا كل البشرية، إلى جانب المخبر الإشعاعي الحديث الذي يشمل كامل الأرض. لكن العديد من الأسئلة الخطيرة بقيت دون إجابة. هل نستخدم الإشعاع بحذر واحترام

(ISSN : 2536 - 9555)

يستحقه؟ إلى أي مدى تلوث البيئة؟ في أي اتجاه نحن ذاهبون؟ وإن لم يتم الإجابة عن هذه الأسئلة بصراحة, وبتصحيح الانتهاكات الحالية فأننا سنكون أمام خطر حقيقي[25].

كذلك فإننا نواجه بشكل دائم أخطارًا بعيدة المدى تنشأ عن استخدامات الطاقة النووية في أوقات السلم, حيث تنتج صناعة الطاقة النووية الكثير من مواد النفايات كل عام. قد تحتوي النفايات "عالية المستوى" الناتجة عن إعادة معالجة الوقود النووي المستهلك جزئياً على عدة آلاف من المواد المشعة الضارة, وقد ينتج عن استخدام التربة, والغلاف الجوي, والمسطحات المائية في التخلص من النفايات النووية اختلالات بيئية خطيرة تؤثر في نهاية المطاف على الإنسان[26].

وهنا يؤكد موري بوكتشين إنه إذا كانت مفاعلات الطاقة هي مصدر الطاقة الوحيد لدينا. في نهاية المطاف، فإن نظام الطاقة القائم على المواد المشعة سيؤدي إلى تلوث البيئة على نطاق واسع في البداية في شكل محدود، ولكن في وقت لاحق على نطاق واسع ومدمر بشكل ملموس. أو يمكننا تطبيق المبادئ البيئية على حل مشاكل الطاقة لدينا, يمكننا محاولة إعادة إنشاء أنماط طاقة إقليمية سابقة، باستخدام نظام الطاقة المشترك الذي توفره الرياح, والمياه, والطاقة الشمسية في خطوط العرض المشمسة، كما يمكننا الاعتماد بشكل أكبر على الطاقة الشمسية أكثر من الاعتماد على الوقود القابل للاحتراق, وكذلك في المناطق التي تتميز بالاضطرابات الجوية يمكننا الاعتماد بشكل أكبر على طاقة الرياح, وفي المناطق الساحلية أو المناطق الداخلية المناسبة مع شبكة جيدة من الأنهار، فإن الجزء الأكبر أو طاقتنا ستأتي من المنشآت الكهرومائية. وبناًء على ذلك فإنه في جميع الحالات يمكننا استخدام موارد الطاقة بشكل متنوع، وذلك من خلال تنظيمها في نمط متوازن بيئيًا، حيث يمكننا الجمع بين طاقة الرياح والطاقة

الشمسية والمياه في منطقة معينة لتلبية الاحتياجات الصناعية والمحلية لمجتمع معين, ومن ثم استخدام الحد الأدنى من الوقود الضار. وفي نهاية المطاف، قد نطور أجهزة الطاقة غير القابلة للاحتراق إلى مرحلة يمكن معها التخلص من جميع مصادر الطاقة الضارة[27].

يتضح من ذلك كله أن من أكبر مخاطر التحضر المبالغ فيه التقدم التقني اللامسؤول, فإن الأدوات التي صممتها عقولنا, وقد خلقتها أيدينا بسهولة لها نتائج كارثية على رفاهيتنا. وفي حقيقة الأمر نحن ألزمنا أنفسنا– من أجل بقائنا أجناسًا حيّة– بشكل لا رجعة فيه بالنظم المدمرة للإنتاج الضخم ومشكلات التلوث البيئي واسعة الانتشار. يبدو أن البشرية الآن تشعر أن التكنولوجيا قد عرقلتها فقد حولتها إلي ضحية بدلا من أن تستفيد منها. إن التكنولوجيا الحالية قد وضعت قفصًا ذهبيا فوق الملايين المختنقة الذين يحيون الآن في ضجيج المدن السريعة في العالم الغربي[28].

وهنا يظهر تناقض الصورة الكلاسيكية للتقنية مع الصورة الحديثة للتقنيات, إذ لا يقتصر هدف التكنولوجيا فيما مضي على مجرد "العيش بشكل جيد", أو العيش في حدود معينة, فقد كانت التقنية تشمل العيش بحياة أخلاقية وفقا لمبدأ أصلي ومنظم, وتُصَوَّر بأنها وسيلة, وإذا نظرنا إلى التكنولوجيا بالمعنى المفيد، فإنها لا تشمل فقط المواد الخام والأدوات والآلات والمنتجات، بل أيضا المنتج المختار والفائدة التي ستعود علي الفرد والمجتمع من إنتاجه, وظائف الإنتاج الصناعي الحديثة هي بالضبط الطريقة المعاكسة, ومن ثم فإن الصورة الحديثة للتقنية تقتصر على مجرد تقنيات بالمعنى الآلي، ولكن أهدافه مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالإنتاج غير المحدود. وعليه يُنظر إلى "العيش بشكل جيد" على أنه استهلاك غير محدود في إطار مستوى غير أخلاقي ومخصخص تمامًا من

(ISSN : 2536 - 9555)

المصلحة الذاتية. والشعور "لماذا"، وأي حكمة عامة من الأشياء والظواهر لا مكان لها في العالم تتطلبه الصناعة الحديثة. ما يهم حقا في التقنيات هو الكفاءة والكمية وتكثيف عملية العمل. فالعقلانية الخادعة تكون متضمنة في إنتاج الموضوع الذي يكون مترتبًا على إضفاء الطابع العقلاني علي الذات بالدرجة التي يتم بها طمس ذاتية المنتجين كلية, وتقليلها لتصبح مجرد موضوع من بين الموضوعات[29].

في الوقت الحاضر، نحتاج إلى صورة أوضح عن المقصود بـ "التقنيات", ومشاكل الحساسية التي تثيرها، والوظائف التي تؤديها، وبالطبع المخاطر والوعود الكامنة في الابتكار التقني. إن قصر المناقشة على مجرد التقدم في المهارات والأدوات، واكتشاف المواد الخام هو أن نلزم أنفسنا بحساب ضحل للغاية لجميع هذه القضايا دون دراسة التغيرات في المجتمع التي تم فتحها أو غلقها بشكل مختلف للابتكار التقني، وسنجد صعوبة كبيرة في تفسير سبب فشل مجموعة كبيرة من المعارف التقنية المكتشفة حديثًا في التأثير على مجموعة واحدة من العلاقات الاجتماعية، ومع ذلك يبدو أنها "تحدد" شكلها في مكان آخر أو في وقت آخرما لم تثبت عقلية الإنسان ادعاءها بـ "التفوق" من خلال اكتساب شعور أفضل بالمعنى الذي تمتلكه اليوم، وسواء أحببنا ذلك أم لا, فإن المخاطر سوف تتفاقم بشكل لم يسبق له مثيل. من المؤكد أن كلماتنا لا تملك أي إحساس بالتماسك والمصير، بخلاف الادعاء المزيف بـ "التفوق" الذي يتجاهل تماما مسؤولياتنا تجاه البشر الآخرين، والمجتمع، والطبيعة. إن الجزء الأكبر من الإنسانية لا يكمن حتى في قرب فهم إمكاناتها، بل أقل إدراكاً بديهياً لعناصر وأشكال إدراكها. إن الإنسانية التي لم يتم الوفاء لها ليست إنسانية على الإطلاق إلا في أضيق معاني الحياة الاجتماعية. إن الواقع في هذه الحالة أن الإنسانية التي لم يتم الوفاء بها

هي أكثر إثارة للخوف من أي كائن حي، لأنها لديها ما يكفي من تلك العقلية التي تسمى مجرد "ذكاء", لتجميع كل الظروف لتدمير الحياة على كوكب الأرض[30].

إننا نفتقر إلى الإحساس بالمصفوفة الاجتماعية التي يجب أن تكون فيها جميع التقنيات جزءًا لا يتجزأ من المعنى الاجتماعي. إن التقنيات الآن في حاجة ماسة إلى توقيف تقدمها، وإعادة تعريف أهدافها، وإعادة تنظيم أشكالها، وتغيير أبعادها فوق كل شيء، وإعادة استيعابها مرة أخرى[31].

وهنا يؤكد موري بوكتشين إن أهم ميزة للتقنيات في التركيب الاجتماعي ما قبل الصناعي هو المدى الذي تكون فيه عادة متكيفة وليست مبتكره. عندما تكون الثقافة غنية بالبنية الاجتماعية وتتمتع بثروة من العلاقات الإنسانية، والمسئوليات المجتمعية، ومجموعة مشتركة من الاهتمامات المشتركة، فإنها تميل إلى تشكيل مجموعة تقنيات مفيدة وليس مجرد النهم من التطوير, لقد كانت هذه المجتمعات تميل إلى تطوير التقنيات بقدر كبير من الحذر والحساسية الشديدة لمدى إمكانية دمجها في المؤسسات الاجتماعية القائمة[32].

وهنا يتفق موري بوكتشين مع الكثير من المفكرين الذين نبهوا إلى مخاطر التقدم المبالغ فيه واللامسؤول, ومن بينهم برتراند راسل (Bertrand Russel) (1872–1970) الذي أكد أن العلم الحديث يمكن الاستفادة منه فقط, إذا تم استعماله بروح إنسانية, واذا اصبح متفهما لمنابع الحياة والسعادة, ودون هذا الفهم الصحيح للعلم, فإننا نخلق بغفلتنا سجنًا جديدًا لن يتبق فيه إلا ما هو موحش, وكئيب, وميت روحيًا[33].

كما أنه يتفق مع كل من ماكس هوركهايمر (Max Horhheimer) (1895– 1973), وتيودور أودورنو (Theodor Adorno) (1903 – 1969) اللذين أكدا على أن هذا التقدم اللامسئول قد حول الإنسان إلى مجرد

(ISSN : 2536 - 9555)

شيء من الأشياء, فقد أصبح مثله مثل الآلة, وقد نتج عن ذلك مخاطر جسيمة أهمها؛ فصل الإنسان عن إنسانيته, وتحويله إلى مجرد شيء مادي لأنه لم يعد هناك لغة سوى لغة السلع والمنتجات المادية, كما أن هذا التقدم اللامحدود لم يؤد إلى تحرير الإنسان, وإنما أدى على العكس إلى استعباده, فقد أصبح خاضعًا لكل ما هو مادي, ومن ثم تم فصل جسده عن روحه وأصبح مسلوب الإرادة تتلاعب به المادة كما تشاء, وفي ظل هذا الوضع تحولت الخيرات المادية إلى مصادر شقاء[34].

كما أنه يتفق مع هربرت ماركيوز (Herbert Marcuse) (1898–1979) الذي انتقد بشدة التقدم المبالغ فيه, والذي تحول معه الإنسان إلى آلة صماء, حيث فَقَدَ كلَّ حريته وقدرته على الاختيار, وأصبحت كل مهمته أن يساير هذا التقدم المادي الذي حوله إلى إنسانٍ ذي بعد واحد[35].

ويتفق كذلك مع جون ديوي (John Dewey) (1899 – 1952) الذي أكد أن العلم الجديد "لعب دوره في توليد استعباد الرجال, والنساء, والأطفال في المصانع, وحافظ على الأحياء القذرة, والفقر المدقع, والثروة الباهظة, والاستغلال الوحشي للطبيعة والإنسان في عصور السلام, والمتفجرات والغازات المهلكة الضارة في عصور الحرب"[36].

ويتفق كذلك مع إريك فروم (Erich Fromm) (1900 – 1980) الذي أكدأنه بالرغم من أن الإنسان اليوم قد وصل – كما يبدو– إلى بداية عهد جديد أغنى وأسعد, فإن وجوده ووجود الأجيال اللاحقة مهددان أكثر مما كان في أي وقت مضى[37].

كما أنه يتفق مع حنة أرندت (Hannah Arendt) (1906 – 1975) التي أكدت أن هذا التقدم لم يؤد إلى حل المشكلات الإنسانية, وإنما أدى إلى

تفاقمها. ومن أهم هذه المشكلات: انهيار أجهزة الخدمات العامة من مدارس, وبريد, وخدمات النظافة, ووسائل النقل وغيرها, ومشاكل الانتقال داخل المدن, وتلوث البيئة في الجو والمياه كل هذا ليس سوى نتيجة حتمية لوضعية باتت معها الاحتياجات الحاسمة في المجتمعات الكبرى غير قابلة لأي تسيير وتدبير[38].

ويتفق أيضا مع جاك أيلول (Jacques Ellul) (1912) الذي أكد أن المشكلة كلها تكمن في أسلوب تفكيرنا الحديث, ففي حقائق العالم والمجتمع نعمد إلى تفكيك روابط الأشياء التي باستطاعتنا تمييزها يقينًا, ونفصل بينها على حين أنها في واقع الأمر لا تنفصل وتكمل بعضها ببعض؛ ومن ثم فإن باستطاعتنا فصل الفرد عن المجتمع, والأسطورة عن الحقيقة, والموروث عن التحديث, إضافة إلى أن أسلوب تفكيرنا اختزالي وأحادي البعد, فنحن على استعداد لرؤية شيء واحد فقط, وأن نختزل ما نستطيع رؤيته إلى بعد أحادي, وأن نلغي كل الصعوبات, والتفاصيل, والخاصيات المتفردة, الأمر الذي يعني أن تفكيرنا حين شكلّه العلم والتقنية . لم يكن شاملاً ومعقدًا مثل الحقيقة, بل كان معوقًا[39].

كما أنه يتفق مع إدغار موران (Edgar Morin) (1921 – 2001) الذي أكد أن التنمية التقنية قد عجزت عن تحقيق تنمية إنسانية مماثلة, والسبب في ذلك أن دعاة التنمية يجهلون أن النمو التقني والاقتصادي ينتج كذلك تخلفًا أخلاقيًا ونفسيًا, فالإفراط في التخصص المعمم, وأشكال التجزيء في جميع المجالات, وكذلك الإفراط في النزعة الذاتية, وروح الربح والفائدة, كل ذلك يؤدي إلى ضياع التضامن الإنساني. والتنمية التي يطلقها العلم والتقنية تنطوي على تهديد بالإبادة (النووية والبيئية), وبسلطات رهيبة للتحكم (في الإنسان)[40].

ويتفق كذلك مع آلان تورين (Alain Touraine) (1925– 1958) الذي أكد أنه لم يعد لدينا ثقة في التقدم, ويزداد خوفنا أكثر فأكثر من أن تدمر التنمية

(ISSN : 2536 - 9555)

التوازنات الطبيعية الأساسية, وأن تفرض على الجميع سباقًا مهلكًا تجاه التغيير, ولهذا يظهر خلف هذه المخاوف شك عميق ألا تكون الإنسانية بإزاء فض تحالفها مع الطبيعة, وتتحول إلى همجية في الوقت الذي تعتقد فيه أنها تحررت من العوائق التقليدية, وأنها سيدة مصيرها[41].

ويتفق أيضا مع ميشيل فوكو (1926–1984) الذي أكد أن الحياة أدخلت بشكل شامل في تقنيات تسيطر عليها وتديرها, وهي تفلت منها باستمرار, فالمجاعة موجودة على نطاق أكبر من أي وقت مضى, والمخاطر البيولوجية التي يتعرض لها الجنس أكبر وأكثر جسامة من أي وقت مضى[42].

وهنا نأتي إلى التساؤل الحاسم هو: كيف سيكون بمقدورنا القضاء على مخاطر التحضر المبالغ فيه واللامسؤول؟ ويجيب موري بوكتشين عن هذا التساؤل مؤكدًا أن السبيل الوحيد الذي يمكن التعويل عليه لتحقيق ذلك هو إعادة التوازن, والتفاعل, والتكامل بين البيئة الطبيعية والبيئة الإنسانية, وسيكون ذلك من خلال الاعتماد على ما أطلق عليه اسم البيئة الاجتماعية فمن خلال البيئة الاجتماعية يمكننا النظر إلى الاضطرابات الهائلة التي تواجهنا الآن، وسيتضح لنا أن عصرنا يحتاج إلى مجموعة من المعارف أكثر شمولا ونفاذا للبصيرة التي تكون علمية, إضافة إلى كونها اجتماعية للتعامل مع مشاكلنا. وتباعًا لما سبق يجب علينا دون التخلي عن مكاسب النظريات العلمية والاجتماعية السابقة، تطوير تحليل نقدي أكثر استنارة لعلاقتنا مع العالم الطبيعي, كما يجب أن نسعي إلى أسس النهج الأكثر ترميما للمشكلات الخطيرة التي تطرحها "التناقضات" الظاهرة بين الطبيعة والمجتمع, وكذلك يجب أن نجمع نتائج العلوم المتجزئة ونربط بينها ونراها في كليتهاإلى جانب خصوصيتها[43].

إن هدف البيئة الاجتماعية هو الكلية، وليس مجرد جمع تفاصيل لا حصر لها مجمعة بشكل عشوائي وتفسيرها ذاتيًا وبشكل غير كافي, حيث يتناول العلم العلاقات الاجتماعية والطبيعية في المجتمعات و"النظم البيئية". وفي تصوره للكلية فهذا يعني القول بالترابط المتبادل، فالبيئة الاجتماعية تسعى إلى كشف أشكال العلاقات المتبادلة أنماطها التي تعطي وضوحًا إلى المجتمع، سواء كانت طبيعية أو اجتماعية. والكلية هنا هي نتيجة لجهد واع لتمييز كيفية ترتيب تفاصيل المجتمع، وكيف أن "الهندسة" كما وضعها اليونانيون تجعل "كل شيء أكبر من مجموع أجزائه. وهنا يؤكد موري بوكتشين أن الكلية البيئية ليست تجانسًا ثابتًا, بل هي وحدة ديناميكية للتنوع. ويتحقق التوازن والانسجام في الطبيعة من خلال التمايز المتغير باستمرار، ومن خلال التنوع المتزايد باستمرار, ومن ثم لا يتحقق الاستقرار البيئي من خلال البساطة والتجانس, ولكن من التعقيد والتنوع, حيث لا تعتمد قدرة النظام البيئي في الحفاظ على سلامته على توحيد النظام البيئي ولكن على تنوعه[44].

وبالتالي يجب السماح بقدر كبير من المساحة للعفوية الطبيعية أي للقوى البيولوجية المتنوعة التي تنتج حالة بيئية متنوعة. فقد يتطلب "العمل مع الطبيعة" أن نعزز التنوع الحيوي الذي ينبثق من التطور التلقائي للظواهر الطبيعية, لا يعني ذلك أننا يجب أن نسلم أنفسنا إلى "الطبيعة" الأسطورية التي تتجاوز كل الفهم والتدخل البشري، وهي طبيعة تتطلب الخنوع البشري. يجب إدارة مستقبل العالم، وهذه الإدارة لن تكون مجرد لعبة شطرنج ولكنها أشبه بتوجيه القارب". إن ما نأمل أن تعلمه لنا البيئة الطبيعية والاجتماعية هو طريقة إيجاد التيار وفهم توجه النهر. ولكي يتحقق ذلك يوضح موري بوكتشين أنه لا يمكن وصف النظم البيئية بشكل هادف بمصطلحات هرمية. فإذا أدركنا أن كل نظام بيئي يمكن أن يُنظر إليه

(ISSN : 2536 - 9555)

أيضًا على أنه شبكة غذائية، فيمكننا التفكير فيه على أنه ارتباط دائري ومتشابك للعلاقات بين الكائنات الحية (بدلاً من أن يتم النظر إليه على أنه هرم طبقي يهيمن عليه إحدى الكائنات)[45].

والنتيجة التي يخرج بها موري بوكتشين هي أن تاريخ البشرية– منذ نشأتها– هو تاريخ طبيعي إلى حد كبير، ومن هنا فإن التاريخ البشري لا يمكن أبدًا أن ينفصل عن نفسه أو ينفصل عن الطبيعة, وسيكون علينا بعد ذلك محاولة تحويل الطابع غير الهرمي للنظم البيئية الطبيعية إلى المجتمع[46].

لقد مرّت الإنسانية عبر تاريخ طويل بحالة اجتماعية أحادية الجانب تحوى دائمًا إمكانات الدمار على الرغم من إنجازاتها الإبداعية في التكنولوجيا؛ لذا يجب أن يكون المشروع العظيم في عصرنا الحاضر هو فتح العين الأخرى لرؤية كل الجوانب، وللشفاء وتجاوز الانشقاق بين الإنسانية والطبيعة التي جاءت مع الحكمة المبكرة وهكذا، يجب الاستفادة من الماضي من أجل الحصول على نزاهة جديدة للرؤية. ويجب علينا إعادة النظر في الانقسامات التي فصلت الإنسانية عن الطبيعة، والانشقاقات داخل المجتمع البشري التي أنتجت هذه الانقسامات في الأساس، إذا أردنا أن يكون مفهوم الكلية واضحًا وإذا أردنا للعين التي أعيد فتحها أن تبصر صورة جديدة للحرية[47].

وتباعًا لذلك إما أن نتبع مسارًا نحو "نهاية التاريخ" القاتمة، حيث يحل تتابع مبتذل للأحداث الفارغة محل تقدم حقيقي، أو أن ننطلقفي طريق نحو صنع التاريخ الحقيقي، الذي فيه إنسانية بحق, ونتقدم نحو عالم عقلاني[48].

2- المجتمع المدني في مقابل الدولة المركزية

بعد أن تحدثنا عن الخطوة الأولى نحو مجتمع بيئي إنساني والمتمثلة في إزالة العائق الأساسي الذي يحول بيننا وبين تحقيقه,والمتمثل في التحضر المبالغ فيه واللامسؤول ومخاطره الكارثية على كل جوانب الحياة, ورأينا أن ذلك يحدث من خلال إعادة التوازن والتكامل والتفاعل بين البيئتين الطبيعية والإنسانية, ورفض الهيمنة والرؤي الأحادية. نتساءل ما نوع المجتمع الذى سيكون مهيئًا لتحقيق هذا التوازن, هل هو المجتمع الذي تسوده روح الهيمنة, ولا يكون فيه للمواطن أي وجود حقيقي في تشكيل سياسته؛ لأنه خاضع كلية للدولة المركزية التي تنفرد بالسلطة, والتي تكون صاحبة القرار الوحيد في صنع السياسة الملائمة؟ أم أنه المجتمع المدني الذي يكون فيه للمواطن دور حقيقي, ويكون صاحب السلطة الحقيقية والمسئول عن تشكيل سياسة مجتمعه من خلال ديمقراطية حقيقية يتمتع فيها بكل حرياته وحقوقه ؟ يجيب موري بوكتشين عن هذا التساؤل مؤكدًا أن نوع المجتمع الذي ينشده هو المجتمع المدني وذلك انطلاقا من المبدأ الذي تبناه منذ البداية وهو تحقيق التوازن, والتكامل, والتفاعل, فالمجتمع المدني هو المجتمع الوحيد الذي تتحقق فيه هذه الروح, وهو طريقنا نحو مجتمع بيئي إنساني إنه الأرض التي يجب أن نزرعها ونرعاها بأنفسنا لكي نحصد مجتمع بيئي إنساني, إنه المجتمع الذي تتكاتف فيه جهود المواطنين من أجل صنع سياسة مجتمعهم من خلال إرساء دعائم التعايش والتآلف بينهم إنه المجتمع الذي لا يكون فيه تعارض بين الفرض والجماعة, وإنما يكون كل منهما جزءً ا لا يتجزأ من الآخر.ولكي يتحقق هذا المجتمع المدني يجب في البداية أن يتم إزالة العوائق والعراقيل التي تحول بيننا وبين هذا المجتمع المدني,وهذه العوائق تكمن في المساوئ التي نعاني منها في وقتنا الراهن, والتي يمكن إرجاعها جميعا إلى الهيمنة

(ISSN : 2536 - 9555)

والرؤية الأحادية التي تفرضها الدولة المركزية, وما نتج عنها من تدهور وانهيار على كل المستويات السياسية, والاجتماعية, والاقتصادية, والبيئية, والانسانية. ومن هنا فإنه يجب علينا أن نضع أيدينا على المشكلة لكي يكون بمقدورنا تقديم العلاج.

يبدأ موري بوكتشين برسم صورة للمجتمع الراهن موضحًا مواطن القصور والضعف الموجودة فيه, والتي ترجع في الأساس إلى روح الهيمنة المنتشرة والمتحكمة في كل جوانب الحياة, والتي يجب أن نتخلص منها حتى يكون بمقدورنا العبور إلى مجتمع مدني. فيؤكد أن عالمنا ينهار مؤسسيًا, وثقافيًا, وجسديًا. ولكن لا يمكن أن تكون هناك فترة طويلة من التوافق بين الماضي والمستقبل في حاضر غامض. إن عالمنا– كما يبدو– سيخضع إما لتغييرات ثورية، ذات طابع بعيد المدى، بحيث ستغير البشرية كليًا علاقاتها الاجتماعية وتصورها للحياة، أو ستعاني من نهاية العالم التي قد تنهي حقًا البشرية على كوكب الأرضلقد دخلنا عصرًا لم يعد يتضمن استقرارًا مؤسسيًا، وإنما اضمحلالا مؤسسيًا. إن الاغتراب واسع الانتشار قد تطور نحو أشكال، وطموحات، ومتطلبات، وقبل كل شيء مؤسسات النظام القائم لا يتخلل الاغتراب الفقراء فحسب، بل أيضا الأثرياء نسبيا وليس فقط الشباب ولكن أيضا شيوخهم، وليس فقط المنكرون بوضوح ولكنهم أيضا من ذوي الامتيازات. يواجه المجتمع القائم انهيارًا ليس فقط لقيمه ومؤسساته، ولكن أيضًا لبيئته الطبيعية [49].

ما نشهده اليوم هو أزمة في البيئة الاجتماعية, حيث يتم تنظيم المجتمع الحديث حول أحزمة حضرية هائلة، وزراعة صناعية عالية، وتغطية جهاز دولة متضخم بيروقراطي مجهول الهوية إن عملية تبسيط البيئة وجعلها عنصرًا خاميًا بشكل متزايد لها بعد ثقافي فضلاً عن بعد مادي. إن الحاجة إلى التلاعب بسكان

حضريين هائلين لنقل– وإطعام, وتوظيف, وتعليم, وتسلية ملايين من الأشخاص– تؤدي إلى تراجع حاسم في المعايير المدنية والاجتماعية. إن المفهوم الشامل للعلاقات الإنسانية– الشمولية والمركزية– يميل إلى السيطرة على المفاهيم الأكثر تكرارًا في الماضي. وكذلك الأساليب البيروقراطية للإدارة الاجتماعية تميل إلى استبدال المناهج الإنسانية. وكل ما هو عفوي، مبدع، ومحدود, وما هو مقيّد من قبل المعياري، والمنظم, والكتل, ومن ثم يتم تقليص مساحة الفرد بثبات من خلال القيود المفروضة عليه من قبل جهاز اجتماعي غير شخصي مجهول الهوية, ويتم تسليم أي اعتراف من الصفات الشخصية الفريدة على نحو متزايد إلى التلاعب في القاسم المشترك الأدنى للكتلة. إن النهج الإحصائي الكمي– طريقة خلية النحل في التعامل مع الناس– يميل إلى الانتصار على النهج الفردي والنوعي الثمين الذي يضع التأكيد القوي على التفرد الشخصي، والتعبير الحر، والتعقيد الثقافي[50].

إن المدينة والولاية الحديثة، والتقنية الهائلة للثورة الصناعية، وأنظمة الإنتاج الأكثر عمقاً، وأكثر عقلانية، وأنظمة خطوط التجميع لمنظمات العمال، والأمة المركزية, والدولة وجهازها البيروقراطي قد وصلت إلى حدودها القصوى. ومهما كان دورهم التدريجي أو التحرري الذي قد تمتعوا به، فقد أصبحوا الآن يتسمون بالقمع. إنهم يتراجعون ليس فقط لأنهم يضعفون الروح البشرية, ويصرفون المجتمع من جميع معايير التماسك, والتضامن, والمعايير الثقافية الأخلاقية, فهي تراجعية من وجهة نظر موضوعية، من وجهة نظر بيئية. لأنها تقوض ليس فقط الروح البشرية والمجتمع البشري, ولكن أيضا سلامة كوكب الأرض, وجميع الكائنات الحية الموجودة بداخله[51].

وعادة ما تأخذ علاقتنا اليوم بالمدينة شكل متطلبات مادية للغاية, إذ إن المدينة الحديثة يتم تقييمها من خلال الخدمات المادية التي تقدمها لسكانها. إن

(ISSN : 2536 - 9555)

السمات الدينية, والثقافية, والأخلاقية, والبيئية التقليدية التي كانت في الماضي تربط المواطنين بمدينتهم قد انحلت إلى معايير كمية، ومحايدة أخلاقياً في كثير من الأحيان؛ لذا تعد المدينة أول صندوق نضع فيه سلسلة من الاستثمارات الاجتماعية لغرض صريح يتمثل في الحصول على عدد من العوائد المادية المميزة[52].

وفي هذا الإطار فإنه من غير المتوقع أن يتدخل المواطن في صنع سياسة مجتمعه. ولا تشجعه البيئة الحضرية المعاصرة على فعل ذلك. "فالمواطن الصالح" هو الشخص الذي يطيع القوانين، ويدفع الضرائب، ويدلي بصوته بشكل طقوسي للمرشحين الذين تم اختيارهم، و"يمارس نشاطه التجاري الخاص". وهنا يعترف دافعو الضرائب والمسئولون الحكوميون بأن المواطنين يجب أن يكونوا ممثلين بشكل صحيح بواسطة كوادر فعالة، ومتخصصة ومهنية, بيد أن السلطة اليومية تتواجد على وجه التحديد في أيدي هؤلاء الوكلاء الإداريين، وليس في "دوائرهم الانتخابية" الذين يكتسبون بشكل متزايد إخفاء الهوية وعدم الوجود الذي تشير إليه كلمة "الدائرة الانتخابية؛ لذا فإن مفهوم المواطنة محفوف بعواقب نفسية وعواقب سياسية خطيرة, فالأفراد الذين يتقلص وضعهم الاجتماعي لمجرد دافعي الضرائب والإدلاء بأصواتهم في الانتخابات يميلون إلى تكوين صور سلبية للغاية لشخصياتهم وللبيئة الطبيعية المحيطة بهم. ومن ثم يصبح المواطن المستضعف بشكل متزايد هادئًا ومنعزلًا بشكل كبير, ومن ثم يفقد مكانته الاجتماعية, وبمرور الوقت يصبح أقل من إنسان، حيث يفقد الفرد إحساسه بذاته,وبذلك يتم تجريد الفرد من سلطة التصرف,ويتزايد عنده إحساس متعاظم بعدم الكفاءة الشخصية, ومن ثم يصبح التقاعس هو الشكل الوحيد للعمل مع النتيجة التي يتراجع بها "المكون" إلى انعدام داخلي يفتقر إلى الجوهر ليجعل المرء يعمل بشكل فردي[53].

وتباعًا لذلك فإن الآثار النفسية لهذه السُبل مؤسفة للغاية بنفس تأثيراتها الثقافية والمؤسسية. والنتيجة هي أن الأنا نفسها تميل إلى أن تصبح سلبيّة، وغير مجسدة، ومنطوية في وجه أنا عملاقة تكنولوجية وبيروقراطية لم يسبق لها مثيل، ومن ثم تتجه المواطنة إلى التراجع إلى أنانية تافهة بشكل متزايد، حيث يحل الحوار والمحادثات الفاسدة محل البحث الهادف, والخطاب المستنير, والحوار البناء. ولا يقتصر ذلك على الأفراد العاديين، وإنما يمتد ليشمل المفكرين والفنانين الذين شكّلوا ضمير المجتمعات الماضية على مر العصور, وكانوا منخرطين بشكل عميق في الحياة العامة, كالمحفزات الرئيسة لتحقيق المجتمع الجيد. وجملة القول مثل أولئك المفكرين الاجتماعيين الذين تراجعوا إلى الحدود الأكاديمية وتحولوا إلى مجرد مثقفين[54].

إن عالمًا ملوثًا تمامًا بالتسلسل الهرمي, والسيطرة, والطاعة يعبر عن إحساسه بالسلطة في الطريقة التي تعلمنا بها أن نرى أنفسنا: بوصفنا أشياء يمكن التلاعب بها، أو أشياء يجب استخدامها. من هذه الصورة الذاتية، قمنا بتوسيع طريقتنا لتصور الواقع في صورتنا للطبيعة "الخارجية". ومن ثم حشدنا طبيعتنا البشرية للشروع في مشروع اجتماعي كبير، فقط لنكتشف أننا قد قمنا بطبع طبيعتنا الخاصة على الطبيعة الخارجية". لقد نجحنا في تبسيط العالم الطبيعي، والمجتمع، والشخصية إلى حد كبير لدرجة أن سلامة أشكال الحياة المعقدة، وتعقيد الأشكال الاجتماعية، والمثالية لشخصية متعددة الجوانب هي موضع شك بالكامل[55].

وفي هذا الإطار تظهر الدولة المركزية المهيمنة العائق الأساسي الذي يحول بيننا وبين وجود المجتمع المدني ذلك أن الدولة المركزية ليست مجرد مجموعة من المؤسسات البيروقراطية والقهرية؛ إنها أيضًا حالة ذهنية ترسخ العقلانية القمعية

(ISSN : 2536 - 9555)

من أجل تنظيم الواقع, إن أسطورة الدولة القهرية المنتشرة في كل مكان هي قصة تخدم جهاز الدولة بشكل جيد من خلال خلق شعور بالرهبة والعجز في المظلومين الذي ينتهي بالتهدئة الاجتماعية. تلك الرهبة واللامبالاة في وجه سلطة الدولة هي نتاج التكييف الاجتماعي الذي يجعل هذه السلطة ممكنة. لقد غزت الدولة الحديثة الحياة المجتمعية بالكامل، بوسائلها الإعلامية، وأنظمة المراقبة المتطورة للغاية، وسلطتها للإشراف على كل جانب من جوانب الحياة الشخصية تقريبًا. لم تكن الدولة– في الشكل المستكمل بشكل نهائي– الذي وجدناه اليوم قد نشأت إلا بعد أن أعيدت صياغة المجتمعات,والعادات, والحساسيات التقليدية بشكل دقيق بحيث تتفق مع الهيمنة التي فقدت البشرية كل شعورها بالتواصل مع المجتمع العضوي الذي نشأت منه[56].

ويمكن الآن استخدام التعاليم الأخلاقية لإخفاء إفساد المجتمع العضوي من خلال جعل القيم الاجتماعية موضوعًا لمعايير أيديولوجية وليست عملية. وبمجرد أن تكون الأفعال قابلة للتحويل من العالم الحقيقي إلى هذا العالم الغامض، فإن قواعد المجتمع ستكون حرة لتحريف الواقع نفسه وإخفاء التناقضات التي ظهرت الآن في المجال الاجتماعي, وفي نهاية المطاف ستخترق الدولة غلاف النفس البشرية وتؤسس داخلها قوى باطنية من الإكراه والقيد[57].

ومن هنا فإن قدرة الدولة على استيعاب الوظائف الاجتماعية لا توفر لوجودها مبررات إيديولوجية لوجودها فقط, وإنما تعيد ترتيب الحياة الاجتماعية فيزيائيًا ونفسيًّا, بحيث يبدو لا غنى عنها بوصفها مبدأ تنظيميًا للاتحاد البشري, بعبارة أخرى فإن لدى الدولة نظريات خاصة بها، هي نظريات سياسية مطبوعة على النفس والعقل, مع التقنيات "العلاجية" المناسبة لتكييف الفرد معهافي إعادة هيكلة المجتمع حول نفسه تحصل الدولة على وظائف اجتماعية فائقة النشاط

تظهر الآن بوصفها وظائف سياسية. لا تدير الاقتصاد فحسب بل تسيسه أيضاً. كما أنها لا تستعمر الحياة الاجتماعية فحسب بل تمتصها. وهكذا تظهر الأشكال الاجتماعية بوصفها أشكالًا رسمية والقيم الاجتماعية بوصفها قيمًا سياسية, ومن ثم يعاد تنظيم المجتمع بطريقة تجعله لا يمكن تمييزه عن الدولة[58].

وهنا يرى موري بوكتشين أن السبب الرئيس وراء استمرار الخلط بين السياسة وسلطة الدولة بقوة اليوم, هو أننا فقدنا رؤية المصدر التاريخي والساحة الرئيسة لأي سياسة حقيقية, وهو المدينة التي أسقطناها من تاريخ الأفكار, سواء من حيث الطريقة التي يفسر بها الوضع الإنساني الحالي وأنظمة الحكم العام التي يخلقها. نحن لا نفتقر إلى أي تاريخ قيّم للمدينة أو محاولات لتقييمها من الناحية الاجتماعية, وإنما أدبنا الحضري بشكل عام يهمل العلاقة بين المدينة والظاهرة اللافتة للمواطنة التي تنتجها[59].

وإذا تساءلنا عن الاقتصاد المصاحب لهذه الدولة المركزية نجد أنه الاقتصاد الرأسمالي الذي يشجع امتلاك رؤوس الأموال, وهو الوسيلة التي ستعول عليها كل دولة لإثبات تفردها وتفوقها وفرض هيمنتها, فلم يعد السراء مطلبًا شخصيًا كما كان في العصور السابقة, وإنما أصبح الهدف الذي تسعى إليه كل دولة. وقد أصبح الاهتمام بالتجارة هو محور هذا الاقتصاد الرأسمالي, وتم في المقابل التقليل من قيمة الاقتصاد الزراعي, كان من الطبيعي أن يصاحب هذا الاقتصاد الرأسمالي الجديد المصاحب لظهور الدول المركزية شبكة القيم والأخلاقيات الملائمة له, والتي غيرت بدورها نمط العلاقات والروابط الاجتماعية كما غيرت من شكل المؤسسات السياسية, ودور الأفراد في ظل هذه الأوضاع الجديدة, وفي ظل هذا الجو اختفت روح التعاون التي كانت تميز المجتمع المدني القديم, والتي كان يتكاتف في ظلها الجميع من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي, وحلت محلها روح

(ISSN : 2536 - 9555)

الأنانية وتفضيل المصالح الشخصية. وقد ظهرت النخب الثرية التي لا تسعى إلا إلى تحقيق مصالحها والحفاظ على امتيازاتها حتى لو كان ذلك علي حساب الفئات الأخرى الموجودة في المجتمع, والتي تأثرت بالسلب نتيجة غياب الضوابط والمعايير التي كان يخضع لها المجتمع المدني فيما مضى[60].

وهنا يتفق موري بوكتشين مع هيربت ماركيوز الذي رأى أن وسائل النقل والاتصال الجماهيري, وتسهيلات السكن, والطعام, والملبس, والإنتاج المتعاظم لصناعة أوقات الفراغ, والإعلام هذا كله تترتب عليه مواقف وعادات مفروضة, وردود فعل فكرية وانفعالية معينة تربط المستهلكين بالمنتجين ربطًا مستحبًا بهذا القدر أو ذاك, ومن ثم تربطهم بالمجموع, وهكذا يتكون الفكر والسلوك الأحادي البعد[61].

ويتفق كذلك مع إريك فروم الذي رأى أنه قد أصبح قدر الإنسان أن يسهم في نمو النظام الاقتصادي, وزيادة رأس المال لا من أجل أغراض سعادته أو خلاصه, بل بوصفه غاية في ذاتها. لقد أصبح الإنسان ترسًا في الآلة الاقتصادية الضخمة . وهو ترس مهم إذا كان لديه رأس مال كثير , وهو ترس لا قيمة له إذا لم يكن لديه شيء– لكنه دائمًا ترس لخدمة غرض خارج نفسه– وليست العلاقات الاقتصادية وحدها بل العلاقات الشخصية بين الناس أيضًا لها هذا الطابع من الاغتراب, فبدلاً من وجود علاقات بين البشر توجد علاقات بين الأشياء إن الإنسان الآلي بينما هو حي بيولوجيًا هو ميت انفعاليًا وذهنيًا, وبينما هو يقوم بحركات الحياة, فإن الحياة تنساب من بين يديه كالرمال[62].

وهكذا نحن نظهر الحاجة المتزايدة دائمًا من المزيد إلى الأشياء إلى المزيد من الاستهلاك. وباشتهائنا للاستهلاك فقد كل صلة بحاجات الإنسان الحقيقية, كان الاستهلاك فيما مضى وسيلة لغاية هي السعادة, وصار الآن غاية في حد

ذاتها, ومع تعدد السلع يتسع مجال الأشياء الغريبة التي تستعبد الإنسان. ومن ثم أصبح الإنسان مغتربًا عن نفسه وعن رفاقه, وعن الطبيعة, وتحول إلى سلعة[63].

ويتفق أيضا مع آلان تورين الذي أكدأن الفردية سرعان ماتشظت إلى عدة حقائق أظهر لنا أحد أجزائها "أنا" هشة متقلبة خاضعة لكل الإعلانات, والدعاوات, وصور الثقافة الجماهيرية, بحيث لم يعد الفرد سوى شاشة تعرض عليها رغبات, وحالات, وعوالم خيالية مفبركة في مصانع الاتصالات الجديدة[64].

ويتفق أيضا مع نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) (1928) الذي أكد أن التركيز على الاستهلاك قد أدى إلى خلق حاجات زائفة, وأدى إلى تنظيم العقل العام, كما أدى إلى إحداث "فلسفة لا جدوى", وانعدام الهدف في الحياة من خلال تركيز الانتباه البشري على "الأشياء الأكثر زيفًا التي تشكل كثيرًا من الاستهلاك المطابق للزي الحديث", وقد أدى ذلك إلى تقبل الناس الحيوات التي بلا معنى, والخاضعة والملائمة لهم[65]. إن إصلاحات السوق قوضت من أسس تفعيل الديمقراطية, وتركت الناس منعزلين "كل يبحث عن نفسه" إن لم تكن قد "سحقتهم"[66].

وبعد أن رسم موري بوكتشين صورة واقعية للمجتمع الحديث موضحًا أهم مواطن الضعف والقصور فيه. نتساءل ما العلاج, ما السبيل للتخلص من الأزمات والمشكلات التي يعاني منها مجتمعنا الراهن؟ وهنا يجيب موري بوكتشين عن هذا التساؤل موضحًا أن حل مشكلاتنا وأزماتنا الراهنة لن يتحقق إلا من خلال القضاء علي العلة التي أدت إلى وجود هذه المشكلات والأزمات, والتي تكمن في الأساس في الهيمنة وإبعاد المواطن عن المشهد السياسي والاجتماعي, وذلك في رأيه لن يتحقق إلا من خلال المجتمع المدني الذي سيعود فيه للمواطن دوره الحقيقي بوصفه صانع سياسة مجتمعه, ويمارس فيه ديمقراطية حقيقية قائمة

(ISSN : 2536 - 9555)

على الحوار والنقاش البناء الذي يؤدي إلى البناء وليس إلى الهدم, ومتمتعا بكل حقوقه وحرياته على كافة المستويات, ولكي يثبت لنا موري بوكتشين أن المجتمع المدني الذي ينشده يمكن أن يصبح حقيقة واقعية ملموسة, وأنه ليس رؤية خيالية يقدم لنا هذا المجتمع من خلال نموذج فعلي ملموس كان له وجود حقيقي على أرض الواقع وهو المدنية اليونانية ليثبت لنا أن التاريخ ملئ بالنماذج المضيئة التي يمكن أن نتعلم منها, ونستفيد منها في تغير واقعنا رابطًا بذلك بين الماضي والحاضر والمستقبل, ومؤكدًا أن من لم يتعلم من الماضي لا يمكن أن يتعامل بحكمة مع الحاضر, وبالتالي لا يجب أن ينتظر مستقبلاً مشرقًا.

يؤكد موري بوكتشين أننا إذا أردنا مجتمعًا مدنيًا حقيقيًا, فإنه لابد من وجود المواطن الذي ستقع على يديه مسؤولية خلق هذا المجتمع, حيث هذا المواطن هو علة وجود المجتمع المدني اليوناني, وإذا تساءلنا من هذا المواطن؟ نجد أنه من يمارس الحرية من خلال المشاركة في المؤسسات الحرة، ومن خلال إظهار نشاط الحرية. ولم يكن المواطن حرًا بالمعني السلبي فقط الذي يعني التحرر من القيود فقط, ذلك أنالمجتمع الأصيل ليس مجرد كوكبة هيكلية للبشر، بل هو ممارسة فعلية للتجمع, وبالتالي كانت الحرية في المدينة مجموعة من العلاقات التي كانت في طور التكاثر باستمرار[67].

إن المدنية الآثينية بمؤسساتها الديمقراطية لها أهمية كبرى بالنسبة للتقاليد الديمقراطية, وتكمن أهميتها في تزويدنا بالدليل على أن أيّ شعب ما يمكنه أن ينشئ ديمقراطية مباشرة بشكل واعٍ ويحافظ عليها لفترة من الزمن بالرغم من وجود العبودية, والتفاوتات الاقتصادية والطبقية, والسلوك الاستبدادي, وحتى الإمبريالية التي كانت موجودة في أغلب أنحاء العالم القديم[68].

ومن هنا فإن لحظات التاريخ تشكل جدلًا واضحًا يفتح مجالًا تحرريًا يمكن من خلاله التحدث عن المواطنين بوصفهم كائنات حرة وعقلانية يمكن أن تحيا معًا. علاوة على ذلك كانت المدينة ميدانًا أصيلًا للسياسة بالمعنى الديموقراطي الهيليني للمصطلح. فالديمقراطية التي تم تصورها على إنها ديمقراطية مباشرة تنطوي على الاعتقاد بأن جميع البشر "العاديين" مؤهلون لإدارة شؤونهم السياسية بشكل جماعي[69].

كانت المدينة مجتمعًا بشريًا وأخلاقيًا وبيئيًّا فريدًا، غالباً ما عاش أعضاؤها توازناً مع الطبيعة, وأوجدوا أشكالاً مؤسسية تشحذ الوعي الذاتي للإنسان، وتعزز العقلانية, وتعزّز الفردية، وتنشئ أشكالًا مؤسسية للحرية[70].

لقد تجمع الآثينيون لا لصياغة السياسات وإصدار الأحكام فقط؛ لقد اجتمعوا معاً للتعلم المتبادل بعضهم مع بعض في القدرة على التصرف بشكل عادل وتوسيع مبادئهم المدنية من الصواب والخطأ. لم تكن "العملية السياسية"– التي تستخدم لغة مبتذلة حديثة– مؤسسية وإدارية بحتة, وإنما كانت العملية معقدة بشكل مكثف بمعنى أن السياسة كانت عبارة عن "منهج" يومي لا ينضب، من أجل النمو الفكري والأخلاقي والعملي، والذي عزز قدرة المواطنين على المشاركة الإبداعية في الشؤون العامة، لتحقيق أفضل قدراتهم للخدمة المدينة واحتياجاتها، ولإدارة شؤونهم الخاصة بذكاء وفقًا لأعلى المعايير الأخلاقية للمجتمع[71].

ومن هنا يؤكد موري بوكتشين أن المواطنة الحقيقية قد تجسدت في أفضل صورها مع المواطنة اليونانية التي كان فيها المواطن دورًا حقيقيًا فعليًا في الرسم سياسة مدينته وتشكيلها, حيث يشارك على أرض الواقع في صنع كل القرارات السياسية لتحقيق الديمقراطية التي تجسدت في ممارسة فعلية تم التعبير عنها من خلال الحوار والنقاش في كل ما يخص القضايا العامة, فقد ساعد على ذلك

(ISSN : 2536 - 9555)

الثقافة السائدة آن ذاك, والتي أعطت للتعليم دورًا رئيسًا فكان المواطن يتعلم من خلال الجمع بين المعرفة النظرية التي يتلقاها من المفكرين والمثقفين وأصحاب الرأي,ومن خلال المعرفة العملية التي تم ترجمتها إلى ممارسات فعلية في صنع سياسة المدينة من خلال الالتقاء المباشر بين كل فئات المجتمع بما في ذلك السياسيين, والفنانين, والمفكرين, وكل فئات المجتمع. وقد ساعد ذلك أيضا انتقال آثينا التدريجي من الحكم الأرستقراطي إلى الحكم الديمقراطي فقد أدى ذلك إلى تعميق الممارسة الديمقراطية لتصبح واقعًا ملموسًا, وليس مجرد شعارات وعلي الرغم من هذا الانتقال فقد تم الحفاظ على الفضائل الأرستقراطية المتمثلة في الاستقلال, والشجاعة, والكرامة, والاعتزاز بالنفس. فقد امتزجت الفضائل الأرستقراطية بالروح الديمقراطية فصنعت لنا مجتمعًا مدنيًا حقيقيًا عبر أصدق تعبير عن مواطنة حقيقية[72].

وإذا كانت المواطنة هي الأساس الأول لوجود المجتمع المدني فإن الأساس الثاني هو الإرادة والإصرار, فالإرادة الحقيقية والإصرار على مواصلة الطريق مهما كانت الصعوبات من أهم الركائز التي تدعم وجود المجتمع المدني. ويستشهد هنا بوكتشين بالديمقراطية اليونانية التي لم تنشأ من فراغ, وهنا يعترض على كل من يدعي أنه من الصعب تحقيق الديمقراطية على أرض الواقع من خلال تقديم تجربة حية, وهي التجربة اليونانية فإذا نظرنا إلى المجتمع اليوناني في بدايته نجد أنه لم يكن ديمقراطيًا بأي حال من الأحوال, ولم يكن هناك وجود للمجتمع المدني الذي يكون فيه للمواطن دور حقيقي في صنع سياسة مدينته وذلك لأن المجتمع كان أرستقراطيا إقطاعيا ينقسم إلى طبقتين: الطبقة الأولى هم النبلاء الإقطاعيون الذين يتحكمون في كل شيء سياسيًا, واجتماعيًا, واقتصاديًا لما يمتلكونه من ثروات طائلة جعلتهم يقبضون على زمام السلطة, وينفردون

بصنع القرار السياسي, أما أغلبية المواطنين فنجدهم فقراء معدومين كبلتهم الديون وحولتهم إلى عبيد لهؤلاء النبلاء الذين يحق لهم التصرف معهم كما يشاءون فيجعلونهم عبيدًا لهم أو يبيعونهم إلى الأجانب فيتحول بذلك الأحرار إلى أرقاء مستعبدين, وعلى الرغم من ذلك كله لم يتم الاستسلام إلى هذه الأوضاع السيئة, فقد حولوا المعاناة والمظالم التي تعرضوا لها إلى إرادة وعزيمة حقيقية استطاعوا من خلالها أن يخرجوا من الظلام إلى النور, فطالبوا بحقوقهم وتمكنوا بأيديهم من تغير مجتمعهم, وقد ساعدهم في ذلك قادة مخلصون آمنوا بقضيتهم ودافعوا عنها فاستطاعوا بفضل اصرارهم أن يرسموا معالم المجتمع الديمقراطي الذي يعيد للمواطن حريته وكرامته واستقلاليته فيصبح بذلك صاحب السلطة السياسية وصانع القرار السياسي, فتشكل بذلك المجتمع المدني الذي خرج من رحم المعاناة والمظالم,وتمكن من أن يرسم صورة حية أبدعها المواطن, وسجل بحروف من نور قصه حية عبرت أصدق تعبير عن صورة واقعية لمجتمع مدني لم يعد له وجود في أيامنا هذه وعلي الرغم من ذلك فإنه ليس مستحيلا إذا أردنا ذلك فحولنا هذه الإرادة إلى ممارسة فعلية حقيقية[73].

ومن الأمور التي أدت إلى نجاح المجتمع المدني أن قادة هذا المجتمع لم يكن هدفهم هو السعي وراء السلطة من أجل السلطة والانفراد بالقرار, وإنما كانت السلطة بالنسبة لهم مجرد وسيلة للوقوف بجوار هؤلاء الجماهير ومساعدتهم على استعادة حقوقهم الضائعة, فقد جاءوا إلى السلطة لتحقيق مصالح هؤلاء الجماهير لم يكن لهم أي مطامع أو رغبات شخصية يرغبون في تحقيقها من خلال توليهم للسلطة فتحقق لهم ما أرادوا. ومن الأسس التي تؤدي أيضا إلى نجاح المجتمع المدني الاستمرارية وتضافر الجهود, فقد كان هناك اهتمام بفتح أسواق جديدة وإقامة أسطول بحري, فقد أخذوا على عاتقهم الاهتمام بتحسين أحوال المزارعين,

(ISSN : 2536 - 9555)

والحرفيين والصناع, والتجار , وكل ذلك راجع إلى القائد صولون, وكل من جاءوا بعده والذين ساروا على دربة وأتموا إصلاحاته, وبالتالي أدرك هؤلاء القادة أن الديمقراطية الحقيقية والمجتمع المدني المنشود ليس مسؤولية فرد بعينة, وإنما هو جهد متواصل يأتي فيه اللاحق ليكمل مسيرة السابق. ومن هنا نشأ المجتمع المدني بفضل تفاعل الهيكل المؤسسي الذي يجسده المسؤولون والجسد السياسي الذي كان يمثله المواطنون وبالتالي أصبحت المواطنة روحًا وكيانًا مبدعًا عبّر فيه المواطن عن ذاته أصدق تعبير ولم يكن بها إنكار للذات بأي حال من الأحوال وهذا ما نفتقر إليه في حاضرنا الذي انفصل فيه الهيكل المؤسسي انفصالا شبة كامل عن الجسد السياسي الذي يمثله المواطنون الذين أصبح شعارهم إنكار الذات ولا يعبرّون عنها بأي حال من الأحوال[74].

ومن الأمور التي أدت إلى نجاح المجتمع المدني هذا التوازن الرائع الذي كان المواطن على وعي به بين كافة جوانب الحياة ومجالاتها فلم يكن هناك إعلاء من أهمية جانب وتهميش وتقليل قيمة الجوانب الأخرى, وإنما كانت المشاركة المدنية تعني المشاركة والتفاعل في كل المجالات الدينية, والاجتماعية, والسياسية, والاقتصادية, فقد كانوا يناقشون القضايا العامة التي تخص سياسة مدينتهم, ويمارسون معا الطقوس والشعائر الدينية, ويشاهدون معا المهرجانات والألعاب والمسابقات, ويشاركون فيها ويحافظون على الروابط الاجتماعية, ويتعاونون من أجل الرقي الاقتصادي, وبالتالي كان المجتمع المدني ثمرة حياة متكاملة تعايش فيها المواطنون وتآلفوا جنبًا إلى جنب بفضل وعيهم بضرورة هذا التوازن بين كل مقتديات الحياة, وهذا ما نفتقر اليه في ايامنا هذه التي أصبحت سماتها الرئيسة؛ العزلة والاغتراب وفقدان التوازن[75].

كذلك يؤكد موري بوكتشين أن الفن هو أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها وجود المجتمع المدني وتدعيمه استنادا أيضا إلى الدور الذي قام به الفن في إرساء دعائم المجتمع المدني اليوناني, فقد كان للفن دورًا رئيسًافي إرساء قيم الديمقراطية والمجتمع من خلال الأشعار والمسرحيات والروايات التي كان يتجمع الآلاف لمشاهدتها, وكان لها في نفوسهم أبلغ التأثير فساهمت بشكل فعال في إرساء الثقافة الديمقراطية وقيم المجتمع المدني وتدعيمها, وهو ما نفتقر إليه في ايامنا هذه أيضا. لقد بينت الأعمال الدرامية كيف تحول المجتمع من الأعراف والعادات الخاطئة التي تشجع على القسوة والعنف إلى مجتمع يسوده السلام والاستقرار والتعاون بين كل أفراده, وبذلك أوضحت هذه الثقافة التي عبر فيها الفن أصدق تعبير كيف يمكن أن يتم استبدال لغة العنف بالعقلانية, والأعراف والعادات الخاطئة التي تشجع على الهيمنة والطبقية بقيم الحرية والالتزام بأحكام القانون التي يجب أن يخضع لها الجميع حكام ومحكومين على السواء [76].

وإلى جانب الحرية والعقلانية بوصفهما الركيزتين الأساسيتين اللتين يقوم عليهما المجتمع المدني هناك ركيزة ثالثة, وهي أن يكون هذا المجتمع المدني تجمعًا أخلاقيًا يهدف إلى تحقيق العدالة بين كافة مواطنيه, ومن هنا فإن العدالة وليس التقليد, والعقل وليس العرف هما أساس أي مجتمع مدني أخلاقي, فدونهما لا يمكن أن تكتسب الديمقراطية ولا المجتمع المدني أي تبرير أخلاقي. ومن هنا فإن وجود المجتمع المدني يتطلب وجود أكبر قدر من العقل والحكمة من أجل ديمقراطية حقيقية يتحقق فيها حرية المواطن بشكل فعلي, لأن الحرية والعقلانية وجهان لعملة واحدة, حيث إن في ظل الصراعات التي لا تعرف إلا لغة البقاء للأقوى لا يمكن أن يكون هنا كأي وجود لحرية المواطن, وفي المقابل فإن غياب الصراعات سيؤدي إلى تنفس هواء الحرية من خلال سيادة لغة العقلانية التي

(ISSN : 2536 - 9555)

ستؤدي إلى مساواة حقيقية بين الجميع,وبالتالي مشاركة فعالة في مجتمع مدني حقيقي[77].

وهنا يعترض موري بوكتشين على الادعاءات الحديثة التي رأت أن المواطنة الآثينية لم يكن بها وجود للفردية لأنها كانت لا تعترف إلا بروح الجماعة, وبالتالي اختفت الاستقلالية والحرية الفردية, فقد أكد على زيف هذه الادعاءات ؛لأن الفردية الحديثة التي يتم التفاخر بها ماهي إلا مزيج من العزلة والاغتراب وترجيح المصالح الأنانية, والتي ترتب عليها طمس دور المواطن وتغيبه عن المشهد السياسي وتخليه عن اتخاذ القرار في مجتمعه, وذلك على العكس من المواطن الآثيني الذي أدرك أن الإنسان كائن اجتماعي وسياسي بطبيعته, وبالتالي فإن فرديته واستقلاليته لا تتعارض مع تحقيق الصالح العام الذي سيكون أصدق تعبير عن هذه الفردية وتلك الاستقلالية. كذلك يرفض بوكتشين الزعم القائل بأن الديمقراطية الآثينية والمجتمع المدني الناشئ عنها كان نتيجة عادات وتقاليد عفوية تلقائية, وبالتالي تصبح الديمقراطية ظاهرة تقوم على مجرد العادة والاتفاق وهذا الزعم يعني تجاهل كل الإصلاحات والمجهودات التي قام بها الآثينيون من أجل إقامة مجتمع مدني وترسيخه. ويتجاهل هذا الزعم أيضا الاعتراف بأن الديمقراطية هي بنية متقنة ونتاج جهود هادفة ومدروسة لتحقيق أهداف وإنجازات مدركة بوضوح وعمق,ومعني ذلك أن المجتمع المدني الاثيني قد نشأ بفضل جهود مقصودة واعية وإرادة حقيقية أخذت على عاتقها مهمة إرساء دعائم هذا المجتمع من خلال تعاون مواطنيه وتكاتفهم من أجل تحقيق هذا الغرض, وليس من خلال المصادفة والتلقائية كما يزعم البعض[78].

كذلك يؤكد موري بوكتشين أن المدنية اليونانية لم تكن المثال الوحيد لوجود مجتمع مدني, فقد كانت هناك بعض المحاولات لإرساء دعائم مجتمع مدني قائم

على مواطنة حقيقية في بعض فترات العصور الوسطى في المدن الإيطالية وفي أعقاب الثورتين الأمريكية والفرنسية, ولكن هذه المحاولات كانت ناقصة بسبب النزعات القومية التي حولت الاهتمام من التركيز على دور المواطن إلى سلطة الدولة المركزية, وبالتالي عجزت هذه المحاولات عن تحقيق ما تصبو إليه [79].

وهنا يؤكد موري بوكتشين أن حب المدينة هوإحساس عميق وثابت بالولاء لرفاهيتها، ومحاولة لوضع هذه المشاعر في سياق ثقافي وبيئي غني, وهو ما يميز بوضوح غالبية مدن العصور الماضية, وهو ما نفتقر إليه في أيامنا هذه[80].

إن استعادة الشعور بالمؤسسات المدنية القائمة على المشاركة والتي كانت تميز حياة المدينة والمواطنة في يوم من الأيام, هي استعادة تلك المثل العليا للحياة المدنية والحساسية المدنية التي يمكن أن تنقذنا من الدمار الهائل الذي يسببه التحضر الزائف والدولة المركزية على المدينة والريف على حد سواء[81].

وهنا يتساءل موري بوكتشين هل يمكن أن نعطي المدينة معنى جديداً، وسياسة جديدة، وإحساساً جديداً بالاتجاه, فضلاً عن تقديم مُثُل جديدة للمواطنة، والتي كان كثير منها في الواقع قد تم تحقيقه في أوقات سابقة؟ نحن نتجاهل المدينة والمواطنة في خطر أن نكون معزولين عن الكتلة البشرية العظيمة، التي تهددها المجهولية والعجز الناجم عن التحضر. هذه قضية يجب أن يواجهها جميع الأشخاص المهتمين اجتماعياً وبيئياً, ويجب أن يتم الاهتمام بمسألة مستقبل المدن والمواطنة بشكل واضح قدر المستطاع, كما يجب أن يتم تقديم الحلول القائمة على مبادئ البيئة الاجتماعية[82].

يجب أن تعود المدينة إلى مكانها الصحيح فالمدينة ليست فقط "الاستثمار" الاجتماعي الأول للفرد, ولكنها البيئة الاجتماعية الأكثر حميمية, وبسبب أهميتها الحيوية تبقى المدينة (كما هي على مر التاريخ) هي الساحة الأكثر مباشرة التي

(ISSN : 2536 - 9555)

يمكن للفرد أن يعمل فيها بوصفه كائنًا اجتماعيًا حقيقيًا, ويمكنه من خلالها الوصول إلى الحلول الاجتماعية الأكثر إلحاحًا للمشاكل الأوسع التي يواجها. وبقدر ما يكون تعريف الفرد الذاتي بوصفه شخصًا يتمتع بالتمكين والمواطنة أمرًا ممكنًا اليوم، يجب استعادة التضاريس المدنية على جميع مستوياتها من خلال مكوناتها وإعادة تشكيلها بطرق جديدة لجعل الأشخاص عمليين بشكل جاد. وهكذا فإن إعادة المواطنة المدنية للمواطن تصبح قضية شخصية إضافة إلى قضية اجتماعية[83].

ومن هنا فإنه يجب استعادة الأشكال والقيم المدنية التي تعزز مواطنة نشطة, ولكي يحدث ذلك فإننا يجب أن نستعيد السياسة بوصفها مشاركة تفاعلية قائمة على ديمقراطية حقيقية, وبالتالي العودة إلى المدينة بوصفها اتحادًا أخلاقيًا، ونظامًا تشاركيًا، بل وبيئيًا لصنع القرار، ومصدرًا مميزًا للثقافة المدنية, ويجب إعادة المفهوم المدني للمجتمع مرة أخرى إلى تاريخ الأفكار البشرية والحكمة العملية, كما يجب إعادة التفكير فيه بشكل نقدي بوصفه فكرة من الأفكار والأنشطة التي تؤدي إلى السمو كما حدث في فترات مختلفة من التاريخ [84].

3- المجتمع البيئي التحرري

وهنا نأتي إلى التساؤل الحاسم ما الذي يقصده موري بوكتشين بالمجتمع البيئي التحرري؟ وما الأسس التي سيقوم عليها؟ وما البرنامج الشامل الذي يمكن التعويل عليه لتحقيقه على أرض الواقع؟ ويجيب موري بوكتشين عن هذه التساؤلات انطلاقا أيضًا من المبدأ الذي آمن به منذ البداية, هو أن المجتمع البيئي التحرري هو المجتمع الذي سيتحقق فيه التوازن,والتفاعل, والتكامل بين البيئة الطبيعية والبيئة الإنسانية, ثم ينتقل هذا التوازن إلى داخل المجتمع ذاته من

خلال تكاتف جهود كافة أفراده لتحقيق هذا التوازن على كل المستويات السياسية, والاجتماعية, والاقتصادية, والبيئية, والإنسانية وهي الملامح الأساسية التي ستشكل هذا المجتمع. وإذا تساءلنا عن طبيعة هذا المجتمع الذي سيتحقق فيه هذا التكامل على كل المستويات نجد أنه في رأيه المجتمع الكونفدرالي اللامركزي؛ لأنه المجتمع الوحيد الذي يمكن أن تتحقق في ظله الديمقراطية الحقيقية المباشرة التي يكون فيها للمواطن دور حقيقي في صنع سياسة مجتمعه من خلال مؤسسات تحررية, وسوف يتحقق في ظله الازدهار الاقتصادي الذي يوفر للمواطنين الاحتياجات الضرورية الحقيقية التي سيسعى جميع المواطنين إلى تحقيقها,ولا تكون مقصورة على فئة بعينها, وهو المجتمع أيضا الذي ستتحقق في ظله الروابط الاجتماعية, وتترسخ العلاقات الإنسانية بأسمى معانيها, وبالتالي سيكون قادرًا علي تشكيل مصفوفة من العلاقات السياسية, والاجتماعية, والاقتصادية, والبيئية, والإنسانية التي يكون كل منها جزءً امن الآخر من أجل مجتمع بيئي تحرري.

وإذا تساءلنا عن الشكل السياسي الملائم للمجتمع البيئي التحرري نجد أنه يكمن في الديمقراطية المباشرة التي يكون أساسها التجمعات الشعبية, والذي يكون معارضًا لجميع أشكال السيطرة التي تعوق وجود الحرية[85].

وهنا يؤكد موري بوكتشين أننا لا ينبغي أن نخلط بين الكونفدرالية القائمة علي السلطة الشعبية وبين الفيدرالية التي هي ببساطة استمرار للدول المركزية في شبكة من الاتفاقات التي تحافظ على صلاحيات صنع السياسة دون تدخل يذكر من جانب أي مواطن. فالفدرالية هي ببساطة الدولة التي تكتفي بسلطة الدولة المركزية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الفيدرالية، والاتحادات الأوروبية، ورابطة الدول المستقلة، ومجموعات الدول الكبرى القارية الضخمة التي تعتمد في الأساس على إزالة أي سيطرة للناس على الدول المركزية[86].

(ISSN : 2536 - 9555)

وهنا يري موري بوكتشين أنه لكي يكون لهذه المجتمعات الكونفدرالية وجود حقيقي يجب أن نحاول خلق ثقافة سياسية جديدة تشمل جهودًا حقيقية لتحقيق هذه الأهداف، مع إدراك كامل لكل الصعوبات التي تواجهنا والتي يجبأن نتخطاها بإرادة وإصرار حقيقي. ويجب أن تبدأ هذه الثقافة السياسية من الحي, "فالحي" ليس مجرد المكان الذي يبني فيه الناس بيوتهم, ويربون أطفالهم, ويبتاعون الكثير من بضائعهم إنه يشمل المناطق الحيوية التي يتجمع فيها الناس لمناقشة القضايا السياسية والاجتماعية. وبالفعل فإن مدى مناقشة القضايا العامة بشكل علني في مدينة أو بلدة هي التي تحدد حقاً الحي بوصفه مساحة مهمة للسلطة السياسية. إن الحي هو مركز المدينة حيث يمكن أن يجتمع المواطنون لتبادل وجهات نظرهم وإعطاء تعبير علني لسياساتهم, وقد حدث ذلك بالفعل في الكونفيدراليات اليونانية, وفي المدن الإيطالية في العصور الوسطى, وفي التجمعات الباريسية التي أعقبت الثورة الفرنسية[87].

ولكي يكون لهذه المجتمعات التحررية وجود حقيقي يجب أن نعتمد في الأساس على الإمكانات الحقيقية للبشر, كما نعرفها من الماضي والحاضر، يجب أن نكون على وعي بأن المجتمع اللاعقلاني الحالي ليس الفعلي– أو الحقيقي– الذي يستحق أن يوصف بأنه إنساني؛ فهو يتناقض مع تحقيق الإمكانات الإنسانية للحرية والوعي الذاتي، ومن ثم فهو غير واقعي بمعنى أنه خيانة لأعظم الصفات الإنسانية وهي القدرة على التعقل والابتكار[88].

تمثل المجتمعات التحررية مشروعًا جديًا– بل تاريخيًّا حقًّا– ليجعل السياسة أخلاقية في طبيعتها وقواعد تنظيمها. وهي تسعى إلى استعادة المجال العام لممارسة المواطنة الحقيقية في الوقت الذي تنفصل فيه عن الدائرة البرلمانية الكئيبة وتحريفها لآلية "الحزب" بوصفها وسيلة للتمثيل العام. وبذلك لا تعد

المجتمعات التحررية مجرد "استراتيجية سياسية"؛ ذلكأنها محاولة للعمل من إمكانات ديمقراطية كامنة أو أولية نحو تكوين جديد جذري للمجتمع نفسه مجتمع بيئي تحرري موجه نحو تلبية الاحتياجات البشرية، والاستجابة للضرورات البيئية، وتطوير أخلاق جديدة تقوم على المشاركة والتعاون. إن كونها تتضمن شكلاً حقيقياً من السياسة هو حقيقة بديهية. والأهم من ذلك أنها تنطوي على إعادة تعريف للسياسة– والعودة إلى المعنى اليوناني الأصلي للكلمة بوصفها إدارة للمجتمع– عن طريق التجمعات المباشرة للناس في صياغة السياسة العامة, وعلى أساس أخلاق التكامل والتضامن. إنه نوع من المصير الإنساني، وليس مجرد مجموعة من الأدوات أو الاستراتيجيات السياسية التي يمكن تبنيها والتخلص منها بهدف تحقيق السلطة [89].

من الواضح أن التغييرات المؤسسية لا تحدث في فراغ اجتماعي, كما أنها لا تضمن أن البلدية اللامركزية، حتى لو كانت ديمقراطية من الناحية الهيكلية ستكون بالضرورة إنسانية وعقلانية وبيئية في التعامل مع الشؤون العامة منذ البداية إن المجتمعات التحررية تقوم على الكفاح من أجل تحقيق مجتمع عقلاني وبيئي، كفاح يعتمد على التعليم والتنظيم. الأمر الذي يفترض رغبة ديمقراطية حقيقية من قبل الناس في صنع سياسة مجتمعهم, وأن يصبحوا أصحاب السلطة الحقيقية, وبالتي فإن المجتمع التحرري يقوم في الأساس علي اتفاق مشترك بين الجميع على الاعتراف بالحقوق المدنية والحفاظ على السلامة البيئية للمجتمع, وبالتالي فإنه يهدف في الأساس إلى حماية حقوق الإنسان وتدعيم واجباته البيئية المميزة[90].

تشكل المجتمعات التحررية سياسة البيئة الاجتماعية، وهي جهد ثوري يتم فيه منح الحرية شكلًا مؤسسيًّا في الجمعيات العامة التي تصبح هيئات صنع

(ISSN : 2536 - 9555)

القرار, حيث يمكن إنشاء تجمعات شعبية تجلب الناس للمشاركة الكاملة والمباشرة في الحياة السياسية؛ إذ إن المجتمع التحرري هو في المقام الأول سياسة تسعى إلى خلق مجال عام ديمقراطي حيوي, حيث يعتمد في الاساس على ثقافة سياسية حقيقية تسعى إلى إعادة تأهيل الفرد وشحذ حساسيته بوصفه مواطنًا حيًّا[91].

وهنا يؤكد موري بوكتشين أن المجتمع التحرري الذي ينشده ليس مجتمعًا فوضويًا بأي حال من الأحوال؛ لأن هذه الاتجاهات الفوضوية تدعو إلى القضاء على السلطة بشكل كامل وهذه– في رايه– أفكار منافية للعقل والواقع مثل المطالبة بإلغاء الجاذبية الأرضية فالمجتمع التحرري يعترف بالسلطة, وكل ما يسعيإليه هو أن تنتقل هذه السلطة من القمة الى القاع بحيث يصبح المواطنون هم أصحابها الحقيقيون لكي يتمكنوا من خلال تكاتف جهودهم القائمة على الحوار والتعليم والتنظيم– وليس علي الفوضى– منبناء مجتمع بيئي إنساني تحرري[92].

تهدف المجتمعات التحررية أو الكونفدرالية إلى توسيع المؤسسات الديمقراطية من خلال فتحها أمام أوسع مشاركة عامة ممكنة في أي وقت. ومن هنا فإن تعميق الديمقراطية!" لا يكون من خلال القضاء على سلطة الدولة، ومن ثم التخلي عنها مطلقا, وإنما يكون من خلال توسيع السلطة الشعبية حتى تصبح كل القوى تابعة لمؤسسات ديمقراطية تشاركية[93].

وهنا يؤكد موري بوكتشين أن سياسة المجتمع التحرري لن يكون لها وجود حقيقي إلا من خلال الاتصال الشخصي المباشر, ونطاقه المرجو توسيعه من خلال محاولة الوصول إلى كل مكان في منطقة أو أمة. هذا النوع من الاتصال المباشر هو الذي يؤدي إلى الثقة والتفاعل الشخصي والتعليم وجهًا لوجه, ويشجع على تطوير الديمقراطية وجهًا لوجه, لذا فإن نقطة البداية الحقيقية هي مجموعة

الدراسة الصغيرة، وقاعة المحاضرات المحلية، وصحافة الأحياء، والخطاب الشخصي[94].

إن ما يميزنا بوصفنا كائنات اجتماعية هو قدرتنا على التضامن بعضنا مع بعض، من أجل تعزيز تنميتنا الذاتية وإبداعنا,وتحقيق الحرية في إطار إبداعي اجتماعي ومؤسسي. "أن المواطنة المنعزلة عن المجتمع تكون إذلالًا لذاتنا بوصفنا مواطنين, إذ إن المجتمع يجب أن يقوم على ترابط داخل مجتمع ثري ومؤسسي يجمع الفردية مع العقلانية والتضامن والشعور بالعدالة، وفي نهاية المطاف فإن الحرّية هي التي تجعل المواطن مبدعًا ومهتمًا بكل ما يحقق صالح مجتمعه[95].

إن السياسة الحقيقية تقوم على الشعور بالالتزام تجاه مجتمع بشري يسترشد بالمعرفة, والتدريب والخبرة, والإحساس. وجملة القول من خلال التعليم السياسي الذي يتم إنشاؤه في سياق المشاركة السياسية، وليس من خلال الطاعة المؤسسية. إن "التضامن" هو النتيجة النهائية للعملية التعليمية والتكوينية الذاتية, والنتيجة هي أن الوعي هو الذي سيحدد في النهاية ما إذا كانت البشرية ستحقق شعورًا غنيًا بالجماعة دون التضحية بشعور غني بالفردية. إن السياسة الإبداعية دون مواطنين مبدعين لا يمكن أن يكون لها وجود حقيقي على أرض الواقع, وكذلك فإنه لا يمكن أن يكون هناك مواطن مبدع دون سياسة خلاقة[96].

إن ما يجب أن نفعله بوضوح في عصر التسليع, والتنافس, والشذوذ, والأنانية هو غرس قيم النزعة الإنسانية، والتعاون، والتجمع، والخدمة العامة في الممارسة اليومية للحياة المدنية، ليس في مدارسنا، ومؤسساتنا الدينية، ومجتمعاتنا المحلية فقط، بل يجب أن تسير المواطنة الشعبية جنبًا إلى جنب مع السياسة الشعبيةالتي ستؤدي إلى الشعور بالترابط والمسؤولية المدنية التي سيكون فيها المواطنون مشاركين بنشاط في صنع مجتمعهم البيئي التحرري[97].

(ISSN : 2536 - 9555)

كذلك يجب أن يصبح تطوير المواطنة فنًا وليس مجرد تعليم, فهو فن إبداعي بالمعنى الأخلاقي الذي يستجيب للرغبة الإنسانية العميقة للتعبير عن الذات في مجتمع ثري ذي معنى, وكذلك يجب أن يكون فنًا شخصيًا يدرك فيه كل مواطن تمامًا حقيقة أن مجتمعه يعهد بمصيره إلى صدقه الأخلاقي, وولائه, وعقلانيته. ومن ثم يفترض المفهوم التحرري للمواطنة أن كل مواطن مؤهلٌ للمشاركة مباشرة في "شؤون الدولة"، وأن الأمر الأكثر أهمية هو تشجيعه على القيام بذلك؛ لذا يجب أن يتم توفير كل الوسائل سواء كانت أخلاقية أو مؤسسية لتعزيز المشاركة بالكامل لنراها عملية تربوية وأخلاقية تحول الكفاءة الخاملة للمواطن إلى واقع فعلي, كما يجب أن يتم تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية بوعي من أجل تعزيز حساسية عميقة، أوشعور حقيقي بالرعاية والتعاون المتبادل من أجل مشاركة حقيقية وفعالة, كما يجب أيضا أن يتم النظر إلى الخدمة العامة على أنها سمة إنسانية فريدة، وليست "منحة" يمنحها المواطن للمجتمع أو مهمة شاقة يجب عليه الوفاء بها[98].

وبدلا من الاعتماد على ممثلين عن الشعب تقترح السياسة التحررية وجود مندوبين لا تكون مهمتهم أن يكونوا مفوضين عن الشعب بأي حال من الأحوال وإنما تنحصر مهمتهم في تنظيم جدول الأعمال في اجتماع المدينة, وتسجيل القرارات التي يتوصل إليها المواطنون من مشاركتهم وحوارتهم في هذه الاجتماعات. ومن ثم فإن مهمتهم تقتصر على الإشراف والتنظيم, والاعداد فقط لهذه الاجتماعات, وبذلك يكون اتخاذ القرار مسؤولية المواطنين أنفسهم وليست مسؤولية هؤلاء المندوبين[99].

ومن ثم يمكن للناس أن يعيدوا تشكيل أنفسهم من الأحاديات المنعزلة إلى كيان سياسي مبدع, وخلق حياة حيوية ووجوديّة، بل في الواقع بروتوبلازميّة مدنيّة لها شكل مؤسسي إضافة إلى محتوى مدني[100].

ويتطلب ذلك أن يكون لديهم فرصة حقيقية في المشاركة في صنع القرار. وسوف يتحقق ذلك من خلال خلق ديمقراطية مباشرة خالية من التحيزات الجنسية والعرقية والهرمية. ويقدم لنا التاريخ عددًا من الأمثلة العملية للنماذج التحريرية إلى حد كبير كما يزودنا بأمثلة عن الاتحادات التحررية والدوائر التي جعلت تنسيق مجتمعات الحكم الذاتي ممكنًا دون المساس باستقلالهم وحريتهم[101].

وسوف يتطلب ذلك أيضا وجود ثقافة جديدة، وليس مجرد حركة أخرى تحاول إزالة أعراض أزماتنا دون التأثير على مصادرها. يجب علينا أيضا التخلص من السلبية والانهزام الذاتي الذي هيمن على نفوسنا، وليس فقط إزالة المؤسسات التي تجسد الهيمنة الاجتماعية. لكن يجب عدم التضحية بالحاجة إلى ثقافة جديدة ومؤسسات جديدة دون أن نعتمد علي فكرة ضبابية عن الخلاص الشخصي, والذي يجعلنا قديسين ومنعزلين, فنتحول في نهاية المطاف إلى جماهير غير قابلة للإصلاح. إن التغيرات في الثقافة والشخصية تسير جنبًا إلى جنب مع جهودنا الرامية إلى تحقيق مجتمع بيئي تحرري, مجتمع قائم على التوازن, والتكامل, والتفاعل بين كافة أعضائه[102].

وهنا يتفق موري بوكتشين مع جون لوك الذي أكد أن الناس قد خلقوا أحرارًا ومتساوين ومستقلين, وبالتالي لا يمكن إخضاع هؤلاء لأى سلطة سياسية دون رضاهم. وهو الرضا الذى يتفقون عليه جميعًا فيتحدون معًافي كيان واحد من أجل سلامتهم وراحتهم, وحتى يسود الوئام فيما بينهم ويتبادلون المنافع. كذلك فإن اتحادهم فيه قوة لهم تعينهم على مواجهة الأخطار المشتركة[103].

(ISSN : 2536 - 9555)

ويتفق أيضا مع روسو الذي أكد أن الإرادة العامة وحدها هي التي بمقدورها أن توجه قوة الدولة نحو تحقيق الخير العام وتحقيق المصالح المشتركة التي سيتفق عليها الجميع. وإذا كانت الدولة لا تقوم إلا على اتحاد أعضائها, فإنها لن تحقق صالح أعضائها, إلا عندما يشكل هؤلاء الأفراد قوة عامة قادرة على تحقيق ما تطمح إليه[104].

ويتفق أيضا مع كانط الذي أكد أنه يجب أن يرتبط الناس بعضهم مع بعض مكونين إرادة جماعية, وبذلك يشعر الفرد بأنه صاحب السيادة وأنه لا يطيع إلا نفسه, ومن ثم يصبح المواطنون جميعًاصاحبي السيادة في الدولة.[105]

ويتفق كذلك مع إدموند بيرك (Edmund Burke) (1729 – 1797) الذي أكد أن الشعب يجب أن يصبح هو المشرع الحقيقي الوحيد, وذلك لأن الشعب هو الذى يصنع عاداته وتقاليده, وبالتالي فإنه صاحب السيادة في الدولة[106].

ويتفق أيضا مع توماس بين (Thomas Paine) (1737 – 1809) الذي أكد أن السيادة لا تنسب إلا إلى الأمة ولا تنسب إلى أي فرد, ومن ثم فالسيادة الوحيدة هي السيادة الشعبية, وبذلك يحكم الناس أنفسهم ويحققون أهدافهم ومصالحهم[107].

ويتفق كذلك مع إريك فروم الذي أكد أنه لابد من وجود ديمقراطية إيجابية نشطة (ديمقراطية مشاركة)؛ حيث شئون المجتمع قريبة إلى قلوب المواطنين, وتهمهم بالقدر نفسه الذي تهمهم شؤونهم الشخصية, وبالمشاركة في حياة الجماعة وشؤونها, ومن ثم يصبح الأفراد أكثر إقبالاً وحماسًا في حياتهم الشخصية[108].

ويتفق أيضا مع روبرت دال (Robert Dahl) (1915 – 2014) الذي أكد أنه من خلال إشراك أفراد الشعب في عملية حكم ذاتهم, فإنهم جميعًا يتعلمون

كيفية التصرف بوصفهم أفراداً ا مسئولين أخلاقياً. وهذه المسئولية المشتركة تمكنهم من صنع قرارات تتعلق بمبادئهم, وقواعدهم, وقوانينهم, وسياساتهم, ونهجهم العام, وكل ما يتعلق بأمور حياتهم [109].

ويتفق مع جون رولز (John Rawls) (1921–2002) الذي أكد أن القوة الديمقراطية السياسية هي قوة العامة المتمثلة في كل أفراد المجتمع بوصفهم مواطنين أحرار ومتساوين بوصفهم هيكلاً جمعيًّا[110]. ومن ثم فإن فكرة الحكم الذاتي الديمقراطي تعني: أن المواطنين يجب أن يعملوا معًا بشكل إرادي لإدارة شئون مجتمعهم السياسية بشكل جماعي[111].

ويتفق مع آلان تورين الذي أكد أن الهدف الرئيس من الديمقراطية هو إنشاء مجتمع سياسي عادل يتم فيه إلغاء كافة أشكال السيطرة والاستغلال بالسماح للأفراد, والجماعات بأن يصبحوا أفراد أحرارًا,منتجين لتاريخهم[112].

ويتفق كذلك مع رونالد دوركين (Ronald dworkin) (1931– 2013) الذي أكد أننا إذا أردنا المسئولية, فإن كل شخص يجب أن يتم السماح له بالمشاركة بطريقة صحيحة في القرارات الجماعية التي يتم حكمه من خلالها[113]. وطبقًا للتصور الخاص بديمقراطية المشاركة, فإن الأفراد يحكمون أنفسهم لأن كلاً منهم يكون شريكًا تامًا في المشروع السياسي الجماعي[114].

وطبقًا لتصور المشاركة, فإن الحكم بواسطة الشعب يعني الحكم من خلال كل أفراد الشعب, فإنهم يعملون معًا بوصفهم متكاملين ومتشاركين متساويين في هدف جماعي, هو الحكم الذاتي[115].

إذا كان هذا هو ما يتعلق بالشكل السياسي للمجتمع البيئي التحرري, فماذا عن الشكل الاقتصادي الخاص بهذا المجتمع؟ يجيب موري بوكتشين عن هذا التساؤل مؤكدًا أن ما ينطبق على السياسة ينطبق أيضا على الاقتصاد, إنه

(ISSN : 2536 - 9555)

الاقتصاد الذي يجب أن يتم التخلص فيه من استغلال الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد في الأساس على هيمنة القلة وحرمان كل فئات المجتمع الأخرى, إنه الاقتصاد المتوازن الجماعي الذي سيلبي الاحتياجات الحقيقية للمواطنين, والذي سيشارك فيه كل فرد من أفراد المجتمع. ومن هنا فإن المجتمع البيئي التحرري لا يسعى إلى تغيير الحياة السياسية للمجتمع فقط, ولكن أيضا حياته الاقتصادية. إنه يسعى إلى دمج وسائل الإنتاج في الحياة الوجودية للمجتمع بحيث يقع كل مشروع منتج تحت اختصاص الجمعية الشعبية، والتي تقرر كيف ستعمل على تلبية مصالح المجتمع ككل. يجب التغلب على الفصل بين الحياة والعمل، السائد في الاقتصاد الرأسمالي الحديث. ويجب أن يلبي هذا الاقتصاد رغبات المواطنين واحتياجاتهم. نحن نكتشف أنفسنا إمكاناتنا وتفعيلها من خلال العمل الإبداعي والمفيد الذي سيحقق التوازن والتكامل بين البيئتين الطبيعية والإنسانية [116].

وعلي الرغم من أنه اقتصادٌ اشتراكي فإنه يختلف عن ذلك الاقتصاد الذي دعاإليه كارل ماركس؛ فإذا كان العامل الاقتصادي عند كارل ماركس هو العامل الأساسي في المجتمع وتكون كل العوامل الأخرى خاضعة له,فإن الاقتصاد عند موري بوكتشين هو أحد العوامل الموجودة في المجتمع و يتداخل ويرتبط بالعوامل الأخرى لتشكيل المجتمع البيئي الإنساني وإذا كان كارل ماركس قد ركز على طبقة العمال بوصفهم الطبقة المتضررة من النظام الرأسمالي وبالتالي تقع على عاتقها مهمة تغير النمط الاقتصادي من الاقتصاد الرأسمالي إلى الاقتصاد الاشتراكي فإن موري بوكتشين قد جعل هذه المهمة تقع علي عاتق كل المواطنين الموجودين في هذا المجتمع؛ لأن الرأسمالية قد أضرت بمصالح كل المواطنين وليس العمال فقط, وحتي هؤلاء العمال فإن الأضرار التي وقعت عليهم تدخل في إطار كونهم مواطنين وجزءًا لا يتجزأ من هذا المجتمع.

إن العمال هم في الأساس كائنات حية: آباء وأمهات، وأبناء وبنات، وأشخاص لديهم أحلام ورؤى، وأعضاء في المجتمعات, وليس فقط نقابات العمال. تتجاوز تطلعاتهم البشرية إلى حد بعيد "دورهم التاريخي" بوصفهم عوامل طبقية في "التاريخ". وهم يعانون من تلوث مجتمعاتهم وكذلك مصانعهم، وهم قلقون بشأن رفاهية أبنائهم، ورفاقهم، وجيرانهم، ومجتمعاتهم بنفس قدر اهتمامهم بوظائفهم ومقاييس الأجور[117].

ومن هنا يجب أن يأخذ عمال المهن المختلفة مقاعدهم في التجمعات الشعبية ليس بوصفهم عمالًا ولكن بوصفهم مواطنين، يجب أن يكون اهتمامهم الأساسي المصلحة العامة للمجتمع الذي يعيشون فيه, كما يجب أن يحل التضامن الإنساني محل المكسب المادي[118].

إن هذا النوع من الاقتصاد سوف يكون له وجود فقط في ظل مجتمعات بيئية تحررية لامركزية,لأنه الاقتصاد الوحيد الذي يكون بمقدوره الوقوف في وجه الرأسمالية العالمية, وسوف يحدث ذلك فقط من خلال الملايين الذين تحركهم الحركة الشعبية, وتحدي سيادة رأس المال العالمي على حياتهم, ومحاولة تطوير بدائل اقتصادية محلية وإقليمية لعملياتها الصناعية, وسيتطلب تطوير هذه المقاومة دعم الصناعات التي تسيطر عليها المجتمعات المحلية ومنافذ البيع بالتجزئة، والانتقال إلى الموارد الإقليمية التي لا يجدها رأس المال مربحةً للاستخدام. ومن ثم سيكون الاقتصاد المحلي بطيئًا بقدر ما يكون في طور التكوين اقتصادًا أخلاقيًا يهتم في المقام الأول بجودة منتجاته وإنتاجه بأقل تكلفة ممكنة، ويأمل في أن يؤدي في النهاية إلى تقويض اقتصاد الشركات الذي يحقق نجاحًا كبيرًا يقاس بكامل أرباحه وليس بجودة سلعه[119].

(ISSN : 2536 - 9555)

ومن هنا فإن اقتصاد المجتمع البيئي التحرري هو اقتصاد يعتمد في الأساس على مشاركة كافة المواطنين وتعاونهم, ولا يتم تأميمه أو تجميعه وفقًا للمبادئ النقابية. ويقترح أن يتم وضع الأراضي والمؤسسات على نحو متزايد في عهدة المجتمععلى نحو أدقورعاية المواطنين في ظل المجالس شعبية حرة. وعندما يحدث ذلك فقط سوف تتوفر للسلع أعلى درجات الجودة، وسوف تلتزم الاحتياجات بالعقلانية و المعايير البيئية، وسوف تحل معايير التوازن محل المعايير الرأسمالية المتمثلة في "النمو أو الموت". في مثل هذا الاقتصاد المحلي– الكونفدرالي، والمترابط، والعقلاني بالمعايير البيئية، وليس مجرد التكنولوجي، سيتم دمج المصالح الخاصة التي تقسم الناس اليوم إلى العمال والمهنيين والمديرين، وما شابه ذلك إلى مصلحة عامة يرى فيها الناس أنفسهم مواطنين يسترشدون باحتياجات مجتمعهم, وليس فقط بميولهم الشخصية ومشاغلهم المهنية. وهنا سيتم التركيز على المواطنة، وستحل التفسيرات العقلانية والبيئية للصالح العام محل المصالح الطبقية والهرمية. وعليه فإن هذا هو الأساس الأخلاقي للاقتصاد الأخلاقي للمجتمعات الأخلاقية. إنه الاهتمام الاجتماعي العام الذي يدعم المجتمعات الأخلاقية[120].

إن المجتمع البيئي التحرري هو سياسة يمكن أن تثير الخيال العام، وهو مناسب لحركة عقلانية تحتاج إلى إحساس بالتوجيه والهدف. تقدم المجتمعات التحررية الأفكار، والطرق، والوسائل، ليس لتغير النظام الاجتماعي الحالي فقط, بل لإعادة تشكيله بشكل جذري، وتوسيع تقاليده الديمقراطية المتبقية إلى مجتمع عقلاني وبيئي[121].

ولكي يتحقق ذلك يجب أن تكون مجتمعاتنا الصغيرة متوازنة اقتصاديًا ومستديرة بشكل جيد، بحيث يمكنها الاستفادة الكاملة من المواد الخام المحلية

وموارد الطاقة، لتوسيع المحفزات الزراعية والصناعية. كما يجب تشجيع الناس على استخدام قواتهم العضلية بدلًا من الاعتماد الكامل على الآلات, وأن يتحقق التوازن بين التقنيات المفيدة والبيئة الطبيعية الغنية والمتنوعة؛ ذلك أن وجود مجتمع مكتفٍ ذاتياً نسبياً يعتمد بشكل واضح على بيئته ووسائل الحياة الموجودة فيه، هو مجتمع يكتسب احتراماً جديداً لعلاقة الترابط العضوية التي تدعمه على المدى الطويل, وهذا سيؤدي إلى خلق مصفوفة جديدة للتطور الفردي والجماعي واتحادًا مع البيئة المحيطة التي من شأنها أن تحفز المجتمع [122].

وهنا يؤكد موري بوكتشين أن عبارة "العيش مع" لا تتضمن إحساسًا عميقًا بالاحترام المتبادل للشخص، واحترامًا كبيرًا للإرادة الفردية فقط,وإنما تتضمن أيضًا وجود إحساس عميق بالوحدة بين الفرد والمجموعة, ولكي نبرهن على ذلك لا نحتاج للذهاب أبعد من دراسة الحياة الهندية الأمريكية للعثور على أدلة وفيرة على هذه الحقيقة, حيث كان المجتمع الهندي التقليدي موجهًا بالكامل نحو التضامن الجماعي, ثم تم تنفيذ جميع المهام الأساسية للمجتمع تقريبا، من الزراعة إلى إعداد الطعام بشكل تعاوني, شارك الأطفال مع البالغين في معظم هذه المهام, في كل مرحلة عمرية يكون الفرد مكلفًا بشعور بالمسئولية تجاه المجتمع. ومن هذا الشعور بالوحدة بين الفرد والمجتمع يظهر شعور الوحدة بين المجتمع وبيئته,وذلك يولد بشكل واضح شعورًا بالتعايش والترابط المجتمعي والتعاون. أما الخطاب المعاصر فيميل إلى طمس ثروة الآثار المترتبة على اندماج الفرد والمجتمع والبيئة في نظام واحد متوازن[123].

إننا ملزمون بالعودة إلى الثقافات الأخرى ليس من أجل قيم إنسانية أكثر، وحساسيات مرهفة أكثر، ورؤى بيئية أكثر ثراءً فقط؛ وإنما أيضًا من أجل بدائل

(ISSN : 2536 - 9555)

تقنية لقوى الإنتاج الضخمة "المربكة" القوى التي بدأت تقهرنا بالفعل وتهدد سلامة الحياة على هذا الكوكب[124].

وهنا يؤكد بوكتشين أنه لا يعترض على انتشار الحرفين, والادوات, والتقنيات الجديدة, والتطور الواسع والمكثف لتفاعلات السوق الحميمة بشكل عام وجوانبها الإنسانية والأخلاقية, فإن هذا المزيج الغني من العلاقات التجارية يعزز التفاعل البشري على عكس النمط الرأسمالي لاقتصاد السوق الموجود في عصرنا الراهن, فإن التجارة على نطاق صغير محلي بين المجتمعات والأفراد المرتبطين بها بشكل وثيق عززت فيما مضى التعاون بدلًا من المنافسة, وكانت تميل إلى الروابط المحلية وتوسيعها بدلًا من قطعها كانت قائمة على المشاركة أكثر من كونها عدائية أخلاقية أكثر من كونها مفترسة, ومن الناحية السياسية قدمت منتجًا فرديًا بقاعدة مادية أقوى لممارسة المواطنة, وأخيرًا كانت تميل إلى حل الحواجز بين المجتمعات المحلية والمناطق المجاورة, مما يفتح الأبواب أمام الأفكار والثقافات والقيم, وتبادل المهارات والتقنيات[125].

يتضح من ذلك أن اقتصاد المجتمع البيئي التحرري يكون فيه لكل مواطن نصيبه وحصته, وعندما يحدث ذلك سيتم تعزيز أجواء نفسية جديدة إحساساً بالولاء والمسؤولية المدنية, مما يجعل كل مواطن يشعر بأنه ملتزم بنجاح الاقتصاد الأخلاقي. وبذلك سيشعر المواطنون بأن لهم مصلحة شخصية في تحقيق رفاهية هذا المجتمع, وعليه فمن المرجح ألا تنجح أي من هذه المشاريع التحررية إذا لم تكن السياسة الجديدة تربوية، وفي الواقع إذا لم تكن شكلًا جديدًا من أشكال التنوير المدني الذي يتمكن فيه المواطن من خلق مجتمع بيئي تحرري[126].

وهنا يتفق موري بوكتشين مع هارولد لاسكي (Harold Laski) (1893–1950) الذي أكدأنه يجب أن يكون هناك اتساع لدائرة المجال الاقتصادي, فلا

يجب أن يكون قاصرًا على فئة بعينها تحتكر هذا المجال, وتحتكر كل استفادة منه, وعندما يحدث ذلك فقط سوف يشعر الجميع بأن هناك فرصًا حقيقية يوفرها لهم مجتمعهم لكي يحيوا الحياة التي يستحقونها [127].

ويتفق أيضا مع إدغار موران الذي أكد أن الاقتصاد لا ينبغي أن يخضع للتقنين فحسب, بل ينبغي أن يصير اقتصادًا جماعيًا يتسع للتعاضديات, والجمعيات, والتعاونيات, وتبادل الخدمات[128]. ويتفق كذلك مع دوركين الذي أكد أن مجتمع المواطنين المتكاملين سيحقق بشكل حتمي مجتمعًا أكثر عدالة من المجتمع غير المتكامل[129].

وإذا كان هذا هو ما يتعلق بالشكل الاقتصادي الخاص بالمجتمع البيئي التحرري ماذا عن شكله الاجتماعي؟ ويجيب موري بوكتشين عن هذا التساؤل بأنه الشكل الذي يقوم على الروابط والعلاقات الحميمة بين كافة أعضائه, والذي تسوده روح التعاون, ولكي يحدث ذلك يجب أن يخضع هذا المجتمع لتغييرات هيكلية عميقة عن طريق استبدال المنافسة بالتعاون، والبحث عن الربح بالعلاقات القائمة على المشاركة والاهتمام المتبادل. وسوف يتطلب ذلك حركة اجتماعية منظمة، وواعية وواضحة، ومتجهة إلى الأمام، من أجل مواجهة التحديات الأساسية التي يطرحها مجتمعنا الراهن الذي يتناقض مع المجتمع البيئي التحرري. إننا بوصفنا أفرادًا يجب أن نغيّر أنماط حياتنا قدر الإمكان, ولكن ليس هذا كل شيء نحن بحاجة إلى إعادة هيكلة المجتمع بأكمله، حتى ونحن نشارك في تغيير نمط الحياة بنضالات منفردة ضد التلوث، ومحطات الطاقة النووية، والاستخدام المفرط للوقود الحفري، وتدمير التربة، وما إلى ذلك. يجب أن يكون لدينا تحليل متماسك للعلاقات الهرمية العميقة وأنظمة الهيمنة، إضافة إلى العلاقات الطبقية

(ISSN : 2536 - 9555)

والاستغلال الاقتصادي الذييحط من قدر الناس وكذلك البيئة, ولكي يكون بإمكاننا إعادة بناء المجتمع على أسس مختلفة قوامها التعاون والترابط والمشاركة[130].

ولكي يتحقق ذلك يجب أن تلعب العوامل الثقافية دورًا رئيسًا في تشكل المجتمع البيئي التحرري, ويجب أن تكون تربة خصبة لنشر الوعي, وترسيخ قيم التعددية والتعاون والتنوع من أجل مجتمع قادرٍ على تلبية الاحتياجات والرغبات البيئية والإنسانية[131].

إذا تم تحقيق المجتمع البيئي التحرري من الناحية العملية، فإن الحياة الاجتماعية ستنتج تطوراً حساساً للتنوع البشري والطبيعي، وتقع في كتلة متناغمة جيدة التوازن بين البيئة الطبيعية والإنسانية. وسيصبح المجتمع مجالًا خصبًا لكل تطوير بناء وإمكانات فريدة وخلاقة, وسيؤدي ذلك إلى فتح آفاق مجموعة واسعة من المحفزات الاقتصادية, والثقافية, والسلوكية. وسنشهد تفاعلًا مبتكرًا بين الفرد, والمجتمع, والبيئة, والإنسانية, والطبيعة. وسيتم احترام الاختلافات بين الناس، بل وتعزيزها بوصفها خبرات إنسانية حية يجب أن يتم الاستفادة منها في بنا المجتمع البيئي التحرري. هذا الإحساس بالوحدة سيعكس تشابك المصالح بين الأفراد وبين المجتمع والطبيعة. وسيتم تحريرهم من روتين قمعي، ومن عمليات القمع وعدم الأمان، ومن أعباء الكدح والاحتياجات الزائفة، ومن عوائق السلطة والإكراه غير العقلاني، وسيكون الأفراد في النهاية في وضع يسمح لهم بتحقيق إمكاناتهم كأعضاء في المجتمع البشري والعالم الطبيعي[132].

وهنا يتفق موري بوكتشين مع رولز الذي دافع عن المجتمع جيد التنظيم, والذي في ظله يدرك الأفراد حاجاتهم بعضهم إلى بعض بوصفهم شركاء, ويدرك كلٌّ منهم أن نجاح الآخرين يكون ضروريًا ومكملاً لنجاحهم؛ لذلك لابد من وجود مجتمع متعاون يشترك فيه كل أفراده لإنجاحه لكي يكون قادرًا على أن يفي

بمتطلباتهم, وبأن يحقق أهدافهم وطموحاتهم مهما اختلفت وتشعبت. وبذلك سوف يتحقق التماسك الاجتماعي الذي سيربط الأفراد ارتباطًا وثيقًا بمجتمعهم, ويمنعهم من تدمير بعضهم بعض[133].

ويتفق أيضا مع دوركين الذي أكد أن حياة المواطن تكون مرتبطة بالحياة المشتركة. فالمجتمع تكون له حياة جماعية ليس لأن له أهمية وجودية أكبر من أعضائه, ولكن لأنه يؤمّن ممارساتهم ومواقفهم. إنهم يعترفون بوحدة التفاعل والتي لا يكونون بمقتضاها أفرادًا منفصلين, وإنما مكونات لحياة المجتمع الجماعية والتي تتألف من الأنشطة التي يتعاملون بها بوصفهم مؤسسي حياة المجتمع الجماعية.ولايعني التكامل مجرد التصريح فقط بأنني جزء من هذا المجتمع, وإنما يعني التكامل أن أكون مرتبطًا بهذا المجتمع بشكل فعلي, لكي يكون من الملائم أن أنظرإلى نفسي على أنني متكامل أخلاقيًا مع أفعاله[134].

وإذا تساءلنا عن الشكل البيئي والإنساني للمجتمع البيئي التحرري نجد أنه يتشابك ويتداخل مع الشكل السياسي, والاقتصادي, والاجتماعي لهذا المجتمع الذي سيعتمد في الأساس على تحقيق التوازن, والتفاعل,والتكامل بين البيئية الإنسانية والطبيعية, ولكي يحدث ذلك يجب أن نعيد صياغة تقنياتنا بالكامل في ضوء الأخلاق البيئية التي ترسخ مفاهيم التنوع والتكامل بين كلتي البيئتين يجب أن نعيد تشكيل ذواتنا وقيمنا وأن نعيد حيوية الطبيعة إلى حواسنا الجامدة.ولكي يتحقق ذلك يجب أن يتم استبدال التقنيات السلطوية بالتقنيات التحررية من أجل تغيير حقيقي يعزز التعاون والتعايش, ولا بد من إثبات قدرتها على النجاح من خلال المواقف الفعلية الملموسة التي يمكن أن تأمل في تحقيق أهدافها. إن الأخلاقيات البيئية, والعلاقات الاتحادية, والهيكل اللامركزي الذي نتوقع أن نجده

(ISSN : 2536 - 9555)

في مجتمع مستقبلي، تعززه القيم والشبكات التي نحاول استخدامها في تحقيق مجتمع بيئي تحرري [135].

هنا يتفق موري بوكتشين مع هيربرت ماركيوز الذي أكد أننا لكي نحافظ على "المزايا الإنسانية" للوجود البشري من المهم أيضًا كل الأهمية أن تتيح البيئة تلبية الرغبة في الحياة بسلام, ووداد حميم, واستقلال. ولكي يصبح في مقدور العلم والتكنولوجيا أن يكونا عاملي تحرير عليهما أن يبدلا اتجاههما وأغراضهما الراهنة, وعليهما أن يتجددا طبقًا لحساسية جديدة, أي طبقً الأوامر النبضات في الحياة الجديدة ومقتضياتها الملزمة. وعندئذ يمكن الحديث عن تكنولوجية تحرير تكون ثمرة خيال علمي حر, ومن ثم يمكن تصور أشكال لكون بشري ينتفي منه الاستغلال والعمل الشاق. هذه الحساسية الجديدة التي تعلن أسبقية نبضات الحياة في الوجود على الروح العدوانية تستطيع أن تجعل من إلغاء الظلم والبؤس شيئًا حيويًا للمجتمع, وتوجها لتطور النهائي برمته ل "نموذج الحياة", وسيصبح في وسع الوجدان, والتكنولوجيا, والعلم الجديد بفضل تحريرها أن تكشف إمكانات الناس والأشياء التي تحمي الحياة وتغنيها[136].

ويتفق أيضا مع إريك فروم الذي أكد أن الحرية الإيجابية تقوم في النشاط التلقائي للشخصية الكلية المتكاملة, وبذلك سيتحد الإنسان من جديد مع العالم الطبيعي ومع ذاته[137]. إن الهدف هذه المرة ليس هو السيطرة على الطبيعة, وإنما هو السيطرة على التكنولوجيا, وعلى القوى والمؤسسات الاجتماعية اللاعقلانية التي تهدد البقاء المادي للمجتمع الغربي, بل تهدد بقاء الجنس البشري كله؛ لذا فإنه لا مستقبل لنا إلا إذا وعى المفكرون أبعاد الأزمة الراهنة, وعبأ طاقاتهم, وكرسوا جهودهم المشتركة من أجل هذا العلم الإنساني الجديد[138].

إن ما ينشده موري بوكتشين هو البحث عن مجتمع حر حقا مؤسس على مبادئ بيئية يمكن أن يوفق بين العلاقة بين علاقات البشر بالطبيعة. وسوف يتطلب ذلك تطوير تكنولوجيا جديدة تركز على فهم الأبعاد البشرية, مثل هذه التكنولوجيا التي تشمل المنشآت الصغيرة للطاقة الشمسية والرياح، والحدائق العضوية, والاستفادة من الموارد الطبيعية المحلية التي يتم عملها من قبل مجتمعات لا مركزية. ولن يتحقق ذلك إلا في ظل ديمقراطية مباشرة, ولا مركزية حضارية, ودرجة كبيرة من الاكتفاء الذاتي, وهو تمكين ذاتي القائم على الأنماط المشتركة من الحياة الاجتماعية. إنه المجتمع اللاسلطوي المؤلف من تجمعات شعبية صغيرة يهدف المجتمع البيئي التحرري إلى حل المشاكل التي وصلت إلى طابع كارثي وعالمي وشامل بيئيًا وإنسانيًا, وسوف يتحقق ذلك من خلال فهم أعمق لنطاق التغييرات الضرورية التي لا غنى عنها ليصبح هذا المجتمع حقيقة حية ملموسة[139].

يتطلب المجتمع البيئي التحرري أيضا المشاركة في مشروع بيئي مشترك لإعادة التوحيد والتعاضد؛ لذا يجب علينا إعادة إدخال التطور الطبيعي ليس فقط لننجو من آفاق الكارثة البيئية والتضحية النووية ولكن أيضًا لاستعادة خصوبتنا في عالم الحياة. لا يعني ذلك أن علينا العودة إلى الطرق البدائية لأسلافنا الأقدمين وإنما يعني بالأحرى إضفاء الطابع العقلاني والبيئي على تقنياتنا وتقدمنا التكنولوجي, ومن ثم يجب أن نستعيد إرث الحرية الذي سعى إرث الهيمنة إلى استئصاله من ذاكرة الإنسانية[140]. يجب أن نكون على وعي بأنه من المستحيل تحقيق انسجام بين الناس والطبيعة دون خلق مجتمع بشري يعيش في توازن دائم مع بيئته الطبيعية[141].

(ISSN : 2536 - 9555)

الخاتمة

حاول هذا البحث تقديم تصور موري بوكتشين للمجتمع البيئي الإنساني الذي انطلق فيه من مبدأ أساسي هو تحقيق التوازن, والتفاعل, والتكامل بين البيئة الطبيعية والإنسانية ليثبت بذلك زيف الزعم القائل بأن الطبيعة تقوم على مبدأ البقاء للأقوى, وأكد على أن هذا الزعم ليس له أساس من الصحة في العالم الطبيعي الذي يقوم على التوازن, والتفاعل, والتكامل بين كافة الكائنات الموجودة بداخله. وأن هذا المبدأ قد اتخذه بعض البشر زريعة لتبرير هيمنتهم على البشر الآخرين مدعين أن ذلك مبدأ طبيعي, ثم انتقل هذا المبدأ من هيمنة الإنسان على الإنسان إلى هيمنة الإنسان على الطبيعة, وقد أدى هذا المبدأ إلى تدمير البيئتين الطبيعية والإنسانية, وأنتج المخاطر الكارثية التي تحول بيننا وبين المجتمع البيئي الإنساني, وبالتالي فإنه لكي يكون لدينا مجتمع بيئي إنساني يجب أن نتخلص نهائيا من هذا المبدأ الذي يدعو إلى فرض الهيمنة والرؤية الأحادية, ويجب أن نستعيد التوازن, والتفاعل, والتكامل بين البيئتين الطبيعية والإنسانية, كما يجب أن نكون على وعي بأن الإنسان جزء لا يتجزأ من البيئة الطبيعية المحيطة به التي تمده بمقومات حياته, لذا يجب أن يكون على وعي بأن الآثار المدمرة التي تتعرض لها بيئته الطبيعية سيكون مردودها في النهاية على صحته ووجوده على قيد الحياة.

وعندما ندرك أهمية وجود هذا التعايش والتوازن بين البيئتين الإنسانية والطبيعية سوف نتمكن من القضاء على المخاطر والمعوقات التي تحول بيننا وبين المجتمع البيئي الإنساني والتي على رأسها التحضر المبالغ فيه واللامسؤول الذي وجد نتيجة غياب هذا التوازن, مما أدى إلى مخاطر كارثية أثرت بالسلب

على حياة الإنسان وهددت بقاءه على هذا الكوكب فقد تعرضت مقومات الحياة من ماء, وهواء, وغذاء لمخاطر جسيمة نتيجة هذا التحضر اللامسؤول, ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد وإنما شمل هذا التدهور أيضا زراعة المواد الغذائية وصناعتها, وذلك من خلال العدد الهائل من الملوثات الذي تتعرض له بيئة الإنسان الطبيعية في كل لحظة نتيجة هذا التقدم اللامسؤول, وبالتالي أصبحت صحة الإنسان مهددة بالإصابة بالكثير من الأمراض المزمنة التي لم يسبق لها مثيل من قبل وأصبحت حياته مهددة بالمخاطر التي تتزايد في كل لحظة.

ولكي نتخلص من هذه المخاطر التي تتزايد في كل لحظة يجب أن نستعيد هذا التوازن المفقود بين البيئة الإنسانية والطبيعية من خلال بيئة اجتماعية واعية قادرة على إرساء قيم التنوع, والتلقائية, والتوازن, والتكامل ولكي يتحقق ذلك لا بد من وجود مجتمع مدني يحل محل الدولة المركزية التي أصبحت في عصرنا الراهن علة كل هيمنة؛ لأنها انفردت بالسلطة وأبعدت المواطن عن المشهد السياسي لذلك فإن وجود المجتمع المدني أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضي لأن وجود التوازن والتكامل بين البيئتين الطبيعية والإنسانية لن يتحقق إلا إذا أصبحت هذه الروح هي الروح السائدة بين البشر, وذلك لن يحدث إلا في وجود المجتمع المدني الذي يقوم على روح التعاون, والتعايش, والتكامل بين البشر, ولا يكون به وجود للهيمنة والانفراد بالسلطة؛ لأن السلطة ستكون سلطة كل المواطنين, فالمواطن هو الركيزة الأساسية التي يقوم عليها هذا المجتمع المدني, والذي سيتعاون مع أقرانه من المواطنين لصنع سياسة مجتمعهم.

وبالتالي فإن المجتمع المدني هو التربة الخصبة التي ستنبت المجتمع البيئي الإنساني؛ لأنه عندما يوجد هذا المجتمع فقط يمكن تطبيق البرنامج الشامل الذي سيؤدي إلى تدعيم وجود هذا المجتمع من خلال تشابك العوامل السياسية,

(ISSN : 2536 - 9555)

والاقتصادية, والاجتماعية, والبيئية, والإنسانية وترابطها وتداخلها الأمر الذي يجعل هذا المجتمع حقيقية ملموسة, والتي يكون كل منها جزءًا لا يتجزأ من الآخر لأن هدفها واحد هو تحقيق التوازن والتكامل بين البيئتين الطبيعية والإنسانية من أجل مجتمع بيئي إنساني.

فإذا نظرنا إلى السياسة الحقيقية التي يجب أن يقوم عليها هذا المجتمع نجد أنها السياسة القائمة على الديمقراطية المباشرة التي ترتكز في الأساس على السلطة الشعبية التي سيتمكن من خلالها كافة المواطنين من الحوار والنقاش, في كل ما يخص قضاياهم العامة للتوصل إلى قراراتبشأنها,وبالتالي ستصبح سياسة المجتمع مسئولية هؤلاء المواطنين.

وما ينطبق على السياسة ينطبق أيضا على الاقتصاد إذ إنه الاقتصاد الأخلاقي الذي سيوفر للمواطنين احتياجاتهم الضرورية والحقيقية, والذي سيكون لكل مواطن حصة ونصيب فيه,ولن يكون مقتصر على فئة بعينها, وإنما ستتضافر جهود كافة المواطنين لتحقيق الازدهار الاقتصادي لمجتمعهم.

وما ينطبق على السياسة والاقتصاد ينطبق أيضا على الشكل الاجتماعي لهذا المجتمع, حيث إنه المجتمع التي تسوده روح التعاون, والتعايش, والتكاتف بين كافة أعضائه, وهو المجتمع الذي يقوم على التضامن والشعور بالمسؤولية التي يكون قوامها المشاركة والترابط من كافة أعضائه.

ونفس الشيء ينطبق على الشكل البيئي والإنساني لهذا المجتمع المحصلة النهائية لهذا المجتمع بما سيحققه من توازن حقيقي بين البيئة الطبيعية والإنسانية؛ حيث يستعيد الإنسان قيمته بوصفه كائنًا حيًّا يحافظ على بيئته الطبيعية, ويكف عنها كل ما يؤدي إلى تدميرها وتشويها لأنه قد أصبح على وعي بأهميتها وبأن

العلاقة بينه وبينها هي علاقة توازن وتكامل, وليست بأي حال علاقة تعارض وتنافر.

وفي النهاية فإن هناك العديد من الجوانب المضيئة التي يمكن استخلاصاها من المحاولة التي قدمها موري بوكتشين لرسم معالم مجتمع بيئي إنساني يمكن أن تعيننا على التخلص من الكثير من الأزمات والمشكلات الموجودة في عصرنا الراهن, وأهم هذه الجوانب:

1- التأكيد على ضرورة استعادة التوازن, والتفاعل, والتكامل بين البيئة الطبيعية والبيئة الإنسانية, والتنبيه إلى المخاطر التي نتجت من غياب هذا التوازن على كل المستويات البيئية والإنسانية, والتأكيد على ضرورة القضاء عليها من خلال إحداث تغييرات واقعية ملموسة تجعل وجود هذا المجتمع البيئي الإنساني حقيقة حية على أرض الواقع.

2- التأكيد على أنه من أهم أسباب الاغتراب الإنساني, وبالتالي من أهم أسباب الفشل في تحقيق تنمية اجتماعية وإنسانية حقيقية هو ادعاء البساطة والتخصص المفرد, والاستقلالية الزائفة, فقد أصبح مجتمعنا يتآلف من دوائر ومجالات منفصلة ومستقلة بعضها عن بعض فأصبحنا ننظر إلى السياسة على أن لها عالمها الخاص, وإلى الاقتصاد على أنه عالم ثانٍ مستقل عن الأول, وإلى الشئون الاجتماعية على أنها عالم ثالث لا علاقة له بالعالمين السابقين, ولم يقتصر الأمر على ذلك وإنما امتدد ليشمل كل أمور حياتنا, واهتماماتنا, ورغباتنا, وميولنا التي تحولت جميعها إلى عوالم منفصلة بعضها عن بعض ولا يوجد بينهم أي قواسم مشتركة, ونسينا أن التنمية الاجتماعية والإنسانية

(ISSN : 2536 - 9555)

الحقيقية التي يكون هدفها أن يحيا الإنسان الحياة الكريمة التي يستحق أن يحياها تقوم في الأساس على تداخل كل هذه المجالات والاهتمامات وتفاعلها وتكاملها, حيث يؤدي كل منها إلى الآخر في شبكة مترابطة تعتمد في الأساس على وجود قواسم مشتركة فالسياسة لا تنفصل عن الاقتصاد وكلاهما لا ينفصل عن حياة الانسان الاجتماعية, وكذلك تعليمه وصحته وبيئته الطبيعية التي يجب أن يتعامل معها بالتفاعل والتنوع والتكامل, فهذا هو سبيلنا لتحقيق تنمية حقيقية من أجل مجتمع بيئي إنساني.

3- إن الديمقراطية الحقيقية لا تنشأ من فراغ, وإنما تكون نتيجة تكاتف جهود واعية صادقة, فإنه ليس من الصعب تحقيق الديمقراطية على الأرض الواقع إذا امتلك البشر إرادة حقيقية يمكن أن يحولوا المعاناة والمظالم التي يعانوا منها إلى إصرار وعزيمة حقيقية تمكنهم من أن يجعلوا الديمقراطية واقعًا حيًّا ملموسًا, ويعينهم على ذلك قادة مخلصون يؤمنون بقضيتهم ويدافعون عنها, وعندما يحدث ذلك فقط سوف تتحول هذه الإرادة إلى ممارسة حقيقية فعلية.

4- إن الديمقراطية الحقيقية والمجتمع المدني المنشود ليس مسئولية فرد بعينة, وإنما هو جهد متواصل يأتي فيه اللاحق ليكمل مسيرة السابق, إذ إنها تحتاج إلى صبر وقدرة على تحمل الصعاب, وإصرار على مواصلة الجهود لكي تصبح حقيقة حية ملموسة.

5- التأكيد على دور المهم والفعال الذي يمكن أن يقوم به الفن في ترسيخ دعائم المجتمع المدني والديمقراطية الحقيقية.

6- الاهتمام بالجانب التربوي التعليمي التثقيفي الذي سيؤدي إلى وجود ثقافة اجتماعية واعية يتم تشكيلها من خلال اجتماع المفكرين, والفنانين, والشعراء, والسياسيين, والمواطنين العاديين, والذي يؤدي إلى إرساء ثقافة ديمقراطية حقيقية واعية تقوم على تبادل الخبرات والآراء, وبالتالي يتم من خلالها تكوين ثقافة حية يتفاعل ويشارك فيها كل المواطنين لتحقيق الصالح العام الذي يكون كل واحد منهم جزءًا لا يتجزأ منه.

7- التأكيد على ضرورة الربط بين الماضي والحاضر والمستقبل, والتأكيد على أنه لا يمكن أن يكون هناك وجود للمجتمع البيئي الإنساني إلا بالرجوع إلى ميراث الماضي الغني؛ لأن هناك العديد من المجتمعات والمدن على مر التاريخ استطاعت أن تحقق الكثير من جوانب هذا المجتمع البيئي الإنساني وأن محاولة قطع صلتنا بالماضي هو تشويه الحاضر وضياع لملامح المستقبل.

8- تقديم برنامج شامل يمكن الاسترشاد به في تحقيق المجتمع البيئي الإنساني, وتحديد الأسس التي يقوم عليها سياسيًا, واقتصاديًا, واجتماعيًا, وبيئيًا, وإنسانيًا.

9- إن الشيء الوحيد الذي ربما يؤخذ على موري بوكتشين هو أنه مفكر خيالي رسم لنا معالم ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع البيئي الإنساني وليس ما هو كائن على أرض الواقع. وإنني لا أعدُّ ذلك نقصا في رؤية موري بوكتشين فإلى متي سنظل نغمض أعيننا متمسكين بواقعنا على الرغم ما به من مساوئ وعيوب, ونرفض أي محاولة لتغييره بحجة أنها رؤية خيالية. إن ما فعله موري بوكتشين أنه قد كشف النقاب عن

(ISSN : 2536 - 9555)

مساوئ واقعنا, وقدم لنا صورة حية لهذا الواقع بلا تزييف ولا تجميل, ثم قدم لنا الخطوط الإرشادية التي يمكن أن نستعين بها لتغيير هذا الواقع السيئ من أجل مجتمع بيئي إنساني يمكن أن يتحول إلى واقع حي ملموس إذا أردنا نحن ذلك. ولا عجب في ذلك فإننا إذا نظرنا إلى كل الاكتشافات, والاختراعات, والإنجازات التي تحققت نجد أنها كانت في يوم من الأيام حلم وتحول إلى واقع. كما أننا نتساءل هل الخراب والتدمير والتشويه الذي تعاني منه البيئة الإنسانية والطبيعية أصبح هو الواقع الذي ندافع عنه وأصبحت كل محاولة للقضاء على هذا التشويه والتدمير يتم وصفها بأنها رؤية خيالية لقد بدأ موري بوكتشين بتقديم تحليل وافٍ للواقع المعيش بكل أزماته ومشكلاته البيئية والإنسانية, وقدم لنا حلولا يمكن بالإرادة والإصرار أن تصبح واقع حي ملموس يتحقق في ظله مجتمع بيئي إنساني.

وأخيرًا اوادُّ أن أقول كلمة واحدة هي الوعي, فإن كل أزماتنا ومشكلاتنا الراهنة يمكن إرجاعها إلى غياب الوعي؛ فبغياب الوعي لا يواجه الإنسان مشكلاته وأزماته, ومن ثم لا يبحث عن حلول فعالة للقضاء عليها والتخلص منها. فإذا أردنا معالجة حقيقية لكل مشكلاتنا وأزماتنا فليس هناك بديل عن الوعي؛ فالوعي بالمشكلات سيكون هو الدافع الذي سيؤدي إلى البحث عن حلول بناءة لها, وبالتالي فإن حلم موري بوكتشين وحلمنا معه بمجتمع بيئي إنساني لن يتحقق إلا من خلال الوعي بالمخاطر التي تحول بيننا وبين تحقيق مثل هذا المجتمع, والوعي بضرورة مواجهتها والقضاء عليها, ثم الوعي بأن هذا المجتمع البيئي الإنساني أصبح ضرورة ملحة لا غنى عنها.

هوامش الدراسة

1 - Murray Bookchin, The Communalist Project, 2002, In The Next Revolution :Popular Assemblies And The Promise Of Direct Democracy, Introduction By Debbie Bookchin And Blair Taylor,Verso Books,London,2015,P.17.

2 - Murray Bookchin,Our Synthetic Environment,Knopf,the University Of Michigan ,1962,P.2.

3- Ibid, P.2.

4 -Ibid, P. 11,22.

5- Murray Bookcin,The Ecology Of Freedom , Cheshire Books,USA,1982,P.18,19.

6-Ibid,P.366.

7-Murray Bookchin, The Next Revolution :Popular Assemblies And The Promise Of Direct Democracy, Introduction By Debbie Bookchin And Blair Taylor ,P.10.

8-Murray Bookchin,Ecology And Revolutionary Thought, GoddardCollege,1965,P. 23.

9-Ibid,P. 25,27.

10-Murray Bookchin,Our Synthetic Environment, P.31,32.

11-Ibid,P.33.

12-Murray Bookchin,Ecology And Revolutionary Thought,P. 24.

13-Murray Bookchin,Our Synthetic Environment, P.34.

14-Ibid,P.36,37.

15-Ibid,P. 37-39.

16-Ibid,P.48.

17-Ibid, P.13-15.

18-Ibid,P.16,17,22.

19-Ibid,P.23,24.

20-Murray Bookchin,Ecology And Revolutionary Thought,P.28.

21-Murray Bookchin,Our Synthetic Environment, P.2,3.

22I-bid,P.4,8

23-Ibid,P.10.

(ISSN : 2536 - 9555)

24-Ibid,P.4,5,12.
25-Murray Bookchin,Our Synthetic Environment, P.62,66.
26-Ibid,P.70,76,77.
27-Murray Bookchin,Ecology And Revolutionary Thought,P.29.
28-Murray Bookcin,The Ecology Of Freedom, P.219,220
29-Ibid,P.222.
30-Ibid,P.224,237.
31-Ibid,P.239,240.
32-Ibid, P.244-245.

33-برتراند راسل, السلطة والفرد, ترجمة: شاهر الحمود, بيروت, دار الطليعة للطباعة والنشر, 1961, ص 104.

34- ماكس هوركهايمر, ثيودور. ف. أدورنو, جدل التنوير شذرات فلسفية, ترجمة: جورج كتورة, طرابلس, دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية, 2006, ص17,60, 280.

35- هربرت ماركوز, الحب والحضارة, ترجمة: مطاع صفدي, بيروت, دار الآداب للنشر والتوزيع, ط2, 2007, ص 106, 107.

36- ليو شتراوس وجوزيف كروبسي, تاريخ الفلسفة السياسية, الجزء الثاني من جون لوك إلى هيدجر, ترجمة: محمود سيد أحمد, مراجعة: إمام عبد الفتاح, القاهرة, المجلس الأعلى للثقافة, 2005,ص537.

37-إريك فروم, المجتمع السوي, ترجمة: محمود محمود, 2009, ص483.

38- حنة آرندت، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس، بيروت، دار الساقي، 1992, ص 76, 77.

39-جاك أيلول, خدعة التكنولوجيا, ترجمة: فاطمة نصر, القاهرة, دار سطور, 2004, ص 260.

40- إدغار موران، هل نسير إلى الهاوية؟، ترجمة: عبد الرحيم حزل، الدار البيضاء (المغرب)، أفريقيا الشرق، 2012, ص 75-77.

41- آلان تورين، نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 1997, ص 472, 473.

42- ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، ترجمة مطاع صفدي و جورج صالح, بيروت, مركز الإنماء القومي, 1990، ص 144، 145.

43-Murray Bookcin ,The Ecology Of Freedom, p.20-21.

44-Ibid,p.22- 24.

45-Ibid,P.25, 26..

46-Ibid,P.34,36,37.

47-Ibid,P.41-43.

48-Murray Bookchin, The Communalist Project,P.17-18.

49-Murray bookcin,The Ecology Of Freedom, p.18.

.50-Murray Bookchin,Ecology And Revolutionary Thought,p. 25-26.

51-Ibid,P.27

52-Murray Bookchin,Urbanization Without Cities,Black Rose Book, 1992,P.7.

53-Ibid,P.9,10.

54-Ibid,P215,216.

55-Murray Bookcin,The Ecology Of Freedom, P.350.

56-Ibid,P. 94,95.

57-Ibid,P. 116,117.

58-Ibid,P. 127,128.

59-Murray Bookchin, Urbanization Without Cities,P.54.

60-Ibid,P.125,132,134.

61-هربارت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت، منشورات دار الآداب، ط 3، 1988، ص 47، 48..

62-إريك فروم, الخوف من الحرية, ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد, بيروت, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, 1972, ص 94.

63- إريك فروم, فن الحب بحث في طبيعة الحب وأشكاله, ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد, بيروت, دار العودة, 2000, ص 78, 79.

64- آلان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، مراجعة سميرة ريشا، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2011، ص 177.

(ISSN : 2536 - 9555)

65- نعوم تشومسكي، الدول المارقة (استخدام القوة في الشئون العالمية)، ترجمة: أسامة إسبر، الرياض، مكتبة العبيكان، 2004، ص 444.

66- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة:عاطف معتمد عبد الحميد، إشراف عام: داليا محمد إبراهيم، القاهرة، نهضة مصر، 2007، ص 272.

67-Murray Bookcin,The Ecology Of Freedom, P.263

68-Murray Bookchin, Cities: The Unfolding Of Reason In History,1995, In The Next Revolution :Popular Assemblies And The Promise Of Direct Democracy, Introduction By Debbie Bookchin And Blair Taylor,Verso Books, London ,2015,P.88,89.

69-Ibid,P.92,93.

70-Murray Bookchin,Urbanization Without Cities,P. Xiv.

71-Ibid,P.59/60.

72-Ibid,P.66,67.

73-Ibid,P.67,68.

74-Ibid,P.68-73.

75-Ibid,P.73\74.

76-Ibid,P.75-77.

77-Ibid,P.77,78.

78-Ibid,P.79,80,82.

79-Ibid,P.83.

80-Ibid,P.6,7.

81-Ibid,P. Xxiv.

82-Ibid,P. Xxv/Xxvi.

83-Ibid,P.10,11.

84-Ibid,P.54,55.

85-Murray Bookchin, The Next Revolution :Popular Assemblies And The Promise Of Direct Democracy, Introduction By Debbie Bookchin And Blair Taylor,P.11.

86-Murray Bookchin, The Ecological Crisis And The Need To Remake Society,1992 In The Next Revolution :Popular Assemblies And The Promise Of Direct Democracy, Introduction By Debbie Bookchin And Blair Taylor, Verso Books,London ,2015,P.44,45.

87-Murray Bookchin, A Politics For The Twenty – First Century,1998 In The Next Revolution :Popular Assemblies And The Promise Of Direct Democracy, Introduction By Debbie Bookchin And Blair Taylor, Verso Books,London,2015,P.48,49.

88-Ibid,P.61,62

89-Murray Bookchin, Libertarian Municipalism : Apolitics Of Dirict Democrscy,1991, In The Next Revolution :Popular Assemblies And The Promise Of Direct Democracy, Introduction By Debbie Bookchin And Blair Taylor,Verso Books,London,2015,P.78.

90-Ibid,P.80,81.

91-Murray Bookchin, Cities: The Unfolding Of Reason In History,P.87.

92-Murray Bookchin, Anarchism And Power In The Spanish Revolution,2002, In The Next Revolution :Popular Assemblies And The Promise Of Direct Democracy, Introduction By Debbie Bookchin And Blair Taylor, Verso Books,London,2015,P.118.

93-Murray Bookchin,Urbanization Without Cities,P. Xxiii.,

94-Ibid,P. Xxiii/Xxiv.

95-Ibid,P.248-249

96-Ibid,P.250,251,254,255.

97-Ibid,P.258-259.

98-Ibid,P.259,260.

99-Ibid,P.271,272.

100-Ibid,P.282,283.

101-Murray Bookcin,The Ecology Of Freedom, P. 337,338.

102-Ibid,P.340.

103-جون لوك, الحكومة المدنية, ترجمة : محمود شوقى الكيال, القاهرة, مطابع شركة الإعلانات الشرقية, ص 83

104–جان جاك روسو, العقد الإجتماعى, ترجمة : عادل زعيتر, القاهرة, مؤسسة هنداوى للتعليم والثقافة, 2012, ص 51, 57

(ISSN : 2536 - 9555)

105 -ليوشتراوسوجوزيفكروبسى, تاريخ الفلسفة السياسية, الجزءالثانى من جونلوك إلى هيدجر, ترجمة : محمود سيد أحمد, مراجعة : أمام عبدالفتاح, القاهرة, المجلس الأعلى للثقافة, 2005, ص 197

106-المرجع نفسه, ص 326

107-المرجع نفسه, ص 304, 305, 307

108-إريك فروم, الإنسان بين الجوهر والمظهر, ترجمة: سعد زهران, مراجعة وتقديم: لطفي فطيم, الكويت, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, 1989, ص 174.

109-روبرت دال, الديمقراطية ونقادها, ترجمة : نمير عباس مضفر, مراجعة : فاروق منصور, بيروت, دار الفارس للنشر والتوزيع, 2005, ص 135, 140, 143

110- John Rawls, Political liberalism, Columbia university press, New York, 1996., p. 216.

111 -Blain Everett Neufeld, Civic respect and Political plural subjects, The university of Michigan, 2002, p. 39.

112–آلان تورين, ما الديمقراطية, ترجمة: عبود كاسوحة, دمشق, منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية, 2000, ص 320– 321– 91.

113- Ronald Dworkin, Justice For Hedgehogs, London, Cambridge, Harvard university press, 2011, p. 365.

114- Ronald Dworkin, Is Democracy Possible Here?: Principles for A new political debate, Princeton, new jersey, Princeton university press, 2006, b131.

115- Ronald Dworkin, Sovereign Virtue, The Theory And Practice Of Equality, Harvard, Harvard university press, 2002, p. 358.

116-Murray Bookchin, The Communalist Project,P.28,29.

117-Murray Bookchin, The Ecological Crisis And The Need To Remake Society ,.P42,43.

118-Murray Bookchin, The Communalist ,P. 29.

119-Murray Bookchin, A Politics For The Twenty – First Century ,P. 58

120-Murray Bookchin, Libertarian Municipalism :Aplotics Of Dirict Democrscy ,P.82,83.

121-Ibid,P.84-85.

122-Murray Bookchin,Ecology And Revolutionary Thought,,P.31.

123-Murray Bookchin,Urbanization Without Cities,P.45-47.,

124-Ibid,P. 88.

125-Ibid,P.197,198.

126-Ibid,P.275,276..

127-Michael Newman, Political Trials, 1993, P. 288.

128–إدغار موران، هل نسير إلى الهاوية؟، ترجمة: عبد الرحيم حزل, ص80.

129-Ronald Dworkin, Liberal Community, California, Law Review, Vol. 77, No. 3, 1989, P. 501.

130-Murray Bookchin, The Ecological Crisis And The Need To Remake Society,P.41,42.

131-Murray Bookchin, A Politics For The Twenty – First Century ,P.51..

132-Murray Bookchin,Ecology And Revolutionary Thought,,P.31,32.

133- ستيفن ديلو وتيموثي ديل, التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني, ترجمة وتقديم: ربيع وهبه, القاهرة, المركز القومي للترجمة, 2010, ص 406– 457.

134- Ronald Dworkin, Liberal Community, P. 493- 494.

135-Murray Bookcin,The Ecology Of Freedom, P.346,347.

136–هربرت ماركيوز, نحو ثورة جديدة, ترجمة: عبد اللطيف شرارة, بيروت, دار العودة, 1971, ص 39, 40.

137-إريك فروم, الخوف من الحرية, ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد, ص 205–207.

138-إريك فروم, ا لإنسان بين الجوهر والمظهر, ترجمة: سعد زهران, مراجعة وتقديم: لطفي فطيم, ص 167.

139-Murray Bookcin,The Ecology Of Freedom, P.3.

140-Ibid,P.315-318.

141-Murray Bookchin,Ecology And Revolutionary Thought, p. 23.

(ISSN : 2536 - 9555)

قائمة المصادر والمراجع

أولاً– قائمة المصادر :

1-Murray Bookchin, Our Synthetic Environment, Knopf, The University Of Michigan,1962, Ecology

2-And Revolutionary Thought, Goddard College,1965.

3-……..,The Ecology Of Freedom, Chshire Books, Usa, 1982.

4-……,Urbanization Without Cities, Black Rose Book, 1992.

5-……., Libertarian Municipalism : Apolitics Of Dirict Democracy, 1991, In The Next Revolution :Popular Assemblies And The Promise Of Direct Democracy, Introduction By Debbie Bookchin And Blair Taylor, Verso Books, London, 2015.

6-……., The Ecological Crisis And The Need To Remake Society,1992 In The Next Revolution :Popular Assemblies And The Promise Of Direct Democracy, Introduction By Debbie Bookchin And Blair Taylor, Verso Books,London ,2015,.

7- ……., Cities: The Unfolding Of Reason In History, 1995, In The Next Revolution: Popular Assemblies And The Promise Of Direct Democracy, Introduction By Debbie Bookchin And Blair Taylor, Verso Books, London, 2015.

8-……., A Politics For The Twenty – First Century,1998 In The Next Revolution :Popular Assemblies And The Promise Of Direct Democracy, Introduction By Debbie Bookchin And Blair Taylor, Verso Books, London, 2015.

9-……., Anarchism And Power In The Spanish Revolution,2002, In The Next Revolution: Popular Assemblies And The Promise Of Direct Democracy, Introduction By Debbie Bookchin And Blair Taylor, Verso Books, London, 2015.

10-…….., The Communalist Project, 2002, In The Next Revolution :Popular Assemblies And The Promise Of Direct Democracy, Introduction By Debbie Bookchin And Blair Taylor,Verso Books, London, 2015.

ثانيًا– قائمة المراجع:

أ–المراجع الاجنبية:

1-Blain Everett Neufeld, Civic Respect and Political Plural Subjects, the University Of Michigan, 2002.

2-John Rawls, Political Liberalism, Columbia University Press, New York, 1996.

3-Michael Newman, Political Trials, 1993.

4-Ronald Dworkin, Liberal Community, California, Law Review, Vol. 77, No. 3, 1989.

5-……..,Sovereign Virtue, the Theory and Practice of Equality, Harvard, Harvard University Press, 2002.

7-……, Is Democracy Possible Here? Principles For A New Political Debate, Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 2006.

8-……., Justice for Hedgehogs, London, Cambridge, Harvard University Press, 2011.

(ISSN : 2536 - 9555)

ب–المراجع المترجمة إلى العربية:

1. إدغار موران، هل نسير إلى الهاوية؟، ترجمة: عبد الرحيم حزل، الدار البيضاء(المغرب)، أفريقيا الشرق، 2012.

2. إريك فروم, الخوف من الحرية, ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد, بيروت, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, 1972.

3. ......, الإنسان بين الجوهر والمظهر, ترجمة: سعد زهران, مراجعة وتقديم: لطفي فطيم, الكويت, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, 1989.

4. .....، فن الحب بحث في طبيعة الحب وأشكاله, ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد, بيروت, دار العودة, 2000.

5. .....، المجتمع السوي, ترجمة: محمود محمود, 2009.

6. برتراند راسل, السلطة والفرد, ترجمة: شاهر الحمود, بيروت, دار الطليعة للطباعة والنشر, 1961.

7. آلان تورين، نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 1997.

8. .....، ما الديمقراطية, ترجمة: عبود كاسوحة, دمشق, منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية, 2000.

9. .....، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، مراجعة سميرة ريشا، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2011.

10. جاك أيلول, خدعة التكنولوجيا, ترجمة: فاطمة نصر, القاهرة, دار سطور, 2004.

11. جان جاك روسو, العقد الإجتماعى, ترجمة : عادل زعيتر, القاهرة, مؤسسة هنداوى للتعليم والثقافة, 2012.

12. جون لوك, الحكومة المدنية, ترجمة : محمود شوقى الكيال, القاهرة, مطابع شركة الإعلانات الشرقية.

13. حنة آرندت، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس، بيروت، دار الساقي، 1992.

14. روبرت دال, الديمقراطية ونقادها, ترجمة : نمير عباس مضفر, مراجعة : فاروق منصور, بيروت, دار الفارس للنشر والتوزيع, 2005.

15. ستيفن ديلو وتيموثي ديل, التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني, ترجمة وتقديم: ربيع وهبه, القاهرة, المركز القومي للترجمة, 2010.

16. ليو شتراوس وجوزيف كروبسي, تاريخ الفلسفة السياسية, الجزء الثاني من جون لوك إلى هيدجر, ترجمة: محمود سيد أحمد, مراجعة: إمام عبد الفتاح, القاهرة, المجلس الأعلى للثقافة, 2005.

17. ماكس هوركهايمر, ثيودور. ف. أدورنو, جدل التنوير شذرات فلسفية, ترجمة: جورج كتورة, طرابلس, دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية, 2006.

18. ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، ترجمة مطاع صفدي و جورج صالح, بيروت, مركز الإنماء القومي, 1990.

19. نعوم تشومسكي، الدول المارقة (استخدام القوة في الشئون العالمية)، ترجمة: أسامة إسبر، الرياض، مكتبة العبيكان، 2004.

(ISSN : 2536 - 9555)

20. .....، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة:عاطف معتمد عبد الحميد، إشراف عام: داليا محمد إبراهيم، القاهرة، نهضة مصر، 2007.

21. هربرت ماركيوز, نحو ثورة جديدة, ترجمة: عبد اللطيف شرارة, بيروت, دار العودة, 1971.

22. .....، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت، منشورات دار الآداب، ط 3، 1988.

23. .....، الحب والحضارة, ترجمة: مطاع صفدي, بيروت, دار الآداب للنشر والتوزيع, ط2, 2007.